



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دوافع انتماء المرأة للمجالس المحلية

المنتخبة

- دراسة استطلاعية لانتخابات 29 نوفمبر 2012-

"ورقلة"

مذكرة مكملة لشهادة الليسانس في العلوم السياسية

تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

إعداد الطالبتين:

تحت إشراف:

بلمزوزي مبروكة

أ- بارارة سمير

رحومة عفاف

السنة الجامعية 2012-2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين الذي أعاننا في إنجاز
هذا العمل ، كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل
من جاد علينا بعلمه وكتبه و توجيهاته
ونصائحه في إنجاز هذه المذكرة ونخص
بالذكر المشرف الأستاذ: بارة سمير .

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ :
مولود قاسم ، وإلى كل أساتذة قسم العلوم
السياسية .

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
I	الشكر والتقدير
II	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
	الإطار المنهجي لدراسة
أ	مقدمة
ب	أسباب اختيار الموضوع
ب	أهداف الدراسة
ج	أهمية الدراسة
ج	إشكالية الدراسة
د	فرضيات الدراسة
د	حدود الدراسة
د	منهجية الدراسة
و	الدراسات السابقة
و	خطة الدراسة
و	صعوبات الدراسة
	الإطار النظري للدراسة
	الفصل الأول: الإطار النظري للمشاركة السياسية
9	تمهيد
10	المبحث الأول: مفهوم المشاركة السياسية
13	المبحث الثاني: محددات ومتطلبات المشاركة السياسية
19	المبحث الثالث: أشكال ومستويات المشاركة السياسية
27	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: واقع المرأة في المجالس المنتخبة
28	تمهيد
29	المبحث الأول: المشاركة النسوية في الانتخابات الرئاسية
30	المبحث الثاني: المشاركة النسوية في الانتخابات التشريعية
32	المبحث الثالث: المشاركة النسوية في الانتخابات المحلية

34	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دوافع ممارسة المرأة للعمل السياسي
36	تمهيد
38	المبحث الأول: الدوافع السياسية لممارسة المرأة للعمل السياسي
41	المبحث الثاني: الدوافع الثقافية والاجتماعية لممارسة المرأة للعمل السياسي
44	المبحث الثالث: مستقبل مشاركة المرأة في ظل العقبات الاجتماعية والثقافية
49	خلاصة الفصل
50	التوصيات
52	الخاتمة
55	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجداول
29	الجدول الأول: جدول يوضح حضور المرأة في الرئسيات
30	الجدول الثاني: جدول يوضح حضور المرأة في المجالس التشريعية
32	الجدول الثالث: جدول يوضح حضور المرأة في المجالس الخلية
37	الجدول الرابع: جدول يوضح توزيع المرأة على البلديات

د پاپار د منرجي

مقدمة:

تعتبر قضية المشاركة السياسية من أهم القضايا التي تواجهها المجتمعات بصفة عامة، وتواجه المرأة بصفة خاصة، وذلك لأنها تتعلق بكل جوانب الحياة فلا يستطيع أحد أن يجادل في أهمية دور المرأة في المجتمع، فالمرأة التي تدرك حقيقة دورها وتلتزم بواجباتها، وتحرص على ممارسة حقوقها، إنما تؤثر في حركة الحياة في وطنها تأثيراً بالغاً يدفع إلى مزيد من التقدم والرقي وملاحقة الركب الحضاري على مستوى العالم أجمع.

وقد مثلت قضية تمثيل المرأة في صنع القرار والمجالس المنتخبة بصفة خاصة واحدة من أهم القضايا التي تثير الجدل وتحظى بالاهتمام سواء على المستوى الدولي أو الوطني، وهذا الاهتمام أفرز ظهور وإقرار العديد من المنظمات والعهود والمواثيق الدولية الهامة التي لها صلة مباشرة بحقوق المرأة، مما ساهم في إحداث حركية لتسريع وتيرة التحولات المرتبطة، بأوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وذلك في العديد من الدول، ومن ضمنها الجزائر التي استقطبت وتصدرت فيها قضية المرأة إهتمام مختلف الفاعلين السياسيين، الحكومة، البرلمان، وكذلك الأحزاب السياسية والمجالس المنتخبة.

أولاً: أسباب اختيار الموضوع

إن اختيارنا للموضوع ليس محل صدفة، وإنما جاء نتيجة لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

أ- أسباب ذاتية:

- الرغبة الشخصية

- الفضول في معرفة مكانة المرأة في المجتمع الجزائري

ب- أسباب موضوعية:

- حداثة الموضوع.

- المكانة المرموقة التي أصبحت تتمتع بها المرأة الجزائرية في المجتمع.

- الضعف الملاحظ في إقبال المرأة على المشاركة السياسية.

ثانياً: أهمية الدراسة

تشكل المرأة مكانة مهمة في عملية التغيير، وخاصة إذا نظرنا إلى نسبة وجودها في المجتمع والتي تفوق الرجال عددياً، إضافة إلى زيادة نسبة المرأة المتعلمة والمتقفة في الجزائر.

- تقييم أداء المرأة لأن قضية المرأة هي قضية حيوية في الواقع الاجتماعي والسياسي.

- إن نسبة المرأة في المجتمع الجزائري كبيرة، وهذا ما جعلنا نلتفت إلى هذه الشريحة بالدراسة والاهتمام.

ثالثاً: أهداف الدراسة

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة مدى تقدّم الجزائر في مجال حقوق الإنسان و نقصد بالتحديد مشاركة المرأة في الحياة السياسية، والوقوف على النتائج التي أسفرت عنها الخطط الوطنية في مجال تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بالإضافة إلى محاولة معرفة مدى اهتمام المرأة الجزائرية بالمشاركة السياسية.

رابعاً: إشكالية الدراسة

يعد العمل السياسي للمرأة بصفة عامة ركيزة وشرطاً من شروط المواطنة النسائية الفعلية، وتوالياً لما تلعبه النساء من دور في الحياة العامة والخاصة، وقد أصبحت المشاركة النسائية في الحياة السياسية اليوم تمثل مطلباً أساسياً من مطالب الحركات النسائية في العالم، مقترنة بالمناداة بتوحيد النساء في مراكز اتخاذ القرارات و التمثيل المتناصف للجنسين في الهياكل والمؤسسات المحلية.

وتختلف المشاركة السياسية باختلاف البيئة الاجتماعية وصلاحياتها لتلك المشاركة أحياناً، وحسب طبيعة المراحل السياسية وطبيعتها تبعاً للظروف الاجتماعية التي مرت بها الجزائر. وبعد الاستقلال، أعطى الدستور حق الانتخاب و الترشح وهي تنعم بكامل حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي ضمنتها لها المادة (42) من الدستور، ومن هنا كانت مشاركة المرأة في كافة المجالات.

ومن ثم دخلت الجزائر مرحلة جديدة نقلتها من مرحلة الحزب الواحد إلى مرحلة التعددية الحزبية الهادفة أساساً إلى كسب الرأي العام، ولم تتأثر المرأة في التفاعل مع الوضع الجديد.

ومن هذا جاء الموضوع لبحث في دوافع انتماء المرأة للمجالس المحلية الجزائرية محاولين الإجابة على التساؤل التالي: فيما يتمثل مفهوم المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر؟

ما هي العوامل التي ساعدت المرأة الجزائرية على الانتماء للمجالس المحلية المنتخبة؟

ما هي أبرز العقبات التي تقف أمام مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة؟

خامساً: فرضيات الدراسة

- 1- كلما انتشر التعليم وازداد الوعي دفع المرأة إلى المشاركة السياسية .
- 2- كلما زادت نسبة مشاركة المرأة في المجالس المحلية أدت إلى فرص نيلها لمناصب قراريه.
- 3- تواجه المرأة في المجتمع مشاكل تحد من إسهاماتها.
- 4- تؤثر البيئة الاجتماعية بمحمل عناصرها، تأثيراً سلبياً على عملية التمكين السياسي للنساء في الجزائر

سادسا: حدود الدراسة

تحدد حدود الدراسة الحالية موضوعيا ،ومكانيا ،وبشرييا ،وزمنيا في النقاط التالية :

- 1-الحدود الموضوعية :وتقتصر على بعد المشاركة السياسية.
- 2-الحدود المكانية :تقتصر الحدود المكانية للبحث على المجالس المحلية (البلدية والولائية)لولاية ورقلة.
- 3-الحدود البشرية :وتقتصر هذه الدراسة على المرأة في مشاركتها في صنع القرار في المجالس المحلية (البلدية والولائية)لولاية ورقلة.
- 4-الحدود الزمنية:تم تطبيق أداة الدراسة الميدانية في الفترة الزمنية للانتخابات المحلية 29 نوفمبر 2012.وقد حدد هذه الفترة الزمنية لأهما فترة الانتخابات .

سابعا:المقاربات المنهجية

وقد اتبعنا في دراستنا هذه المناهج التالية:

- منهج دراسة الحالة:

باعتبار أن هذا المنهج يتعمق في دراسة الحالة الواحدة من بين حالات أشمل ،لذلك ارتأينا أن نستعمل منهج دراسة الحالة من خلال تناول حالة المرأة الجزائرية كنموذج .

- المنهج الإحصائي:

ذلك من خلال تقديم إحصاءات حول نسب مشاركة المرأة الجزائرية في مختلف الاستحقاقات الانتخابية من محلية ووطنية ورئاسية.

– المدخل القانوني:

من خلال قراءتنا لمختلف القوانين التي أقرتها الدساتير الجزائرية التي تعترف بأحقية المساواة بين الرجل والمرأة في المجال السياسي، وكذا القوانين العضوية التي تنظم إشراك المرأة في الحقل السياسي.¹

ثامنا: أدوات وعينة الدراسة :

–المقابلة : تعتبر المقابلة ذلك التفاعل اللفظي بين الباحث و المبحوث لتحقيق هدف معين،وبما أنها استجابة لأسئلة معينة،فهي تسمح للمبحوث بتخطي الإجابة المجردة عن تلك الأسئلة إلى الحرية الكاملة في الإجابة،ولهذا فإننا اعتمدنا على المقابلة كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات التي تخص المشاركة السياسية للمرأة على مستوى الأحزاب على مستوى المجالس المنتخبة.

–المقابلة المقننة : طبقت على فئة المرأة المتحيزة و المنتخبة ؛ حيث تم إعدادها وتنظيمها بطريقة تسمح لنا بالحصول على المعطيات التي تفيد الدراسة ،وتكون المقابلة مقننة عندما يتقيد المبحوث بالسؤال الذي يطرحه الباحث ،ولا يخرج عن إطاره ،ولكن في الوقت نفسه ،يفسح له المجال للتعبير عن رأيه،والإجابة دون التقييد بإجابة محددة³.

–العينة:

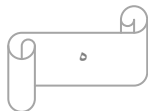
تم اختيار عينة عشوائية من المشاركات في الانتخابات المحلية (البلدية والولائية)لولاية ورقلة.

تاسعا:الدراسات السابقة :

لقد تم تناول موضوع المشاركة السياسية من قبل باحثين سابقين ،وتمثلت هذه الدراسات على سبيل المثال في البحث الذي قدمته الباحثة نعيمة سمينة بالإضافة إلى دراسة سامية بادي التي تناولت موضوع المشاركة السياسية التصويت العمل الحزبي العمل النيابي(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية).

لطيفة بن عاشور ،زهرة بن فردية،المشاركة السياسية في الجزائر (مذكرة لنيل شهادة الليسانس).تنظيم سياسي وإداري،جامعة ورقلة،2011-¹2012ص6

2)سامية بادي ،المرأة والمشاركة السياسية التصويت والعمل الحزبي العمل النيابي(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية).جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر: 2005،ص19.



بالإضافة إلى دراسة سمير بارة الذي تناول موضوع أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه (دراسة ميدانية لطلبة كلية الحقوق بجامعة مولود معمري. تيزي وزو)

عاشرا: خطة الدراسة

وقد اتبعنا الخطة التالية لمعالجة موضوعنا :

-بحيث تعرضنا في الفصل الأول إلى إطار مفاهيمي يتم من خلاله تعريف المشاركة السياسية للمرأة،محددات ومتطلبات المشاركة السياسية ، أشكال ومستويات المشاركة .

-وتطرقنا في الفصل الثاني إلى واقع المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة(التشريعية والمحلية)

-وتطرقنا في الفصل الثالث إلى الدوافع التي دفعت المرأة للانتماء لهذه المجالس المنتخبة ،بحيث تناولنا الدوافع السياسية للمشاركة للمرأة السياسية ، و الدوافع الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة السياسية،مستقبل مشاركة المرأة في ظل العقبات الاجتماعية والثقافية.

الحادي عشر: صعوبات الدراسة

تتمثل الصعوبات التي وجهتنا في إنجاز هذا البحث

- حداثة الموضوع

- ندرة الدراسات الأكاديمية التي تتناول موضوع دوافع انتماء المرأة للمجالس المحلية

- قلة المراجع .

دہلاطہ ر دینظریے

الفصل الأول:

الإطار النظري للمشاركة السياسية

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم المشاركة السياسية

المبحث الثاني: محددات ومتطلبات المشاركة السياسية

المبحث الثالث: أشكال ومستويات المشاركة السياسية

خلاصة الفصل

تمهيد:

تعد المشاركة السياسية أحد الأبعاد المهمة لتحديد السلوك السياسي للأفراد، كما أنها أحد المحاور الأساسية في مجال اهتمام علم السياسة والعلوم الاجتماعية وعلم النفس السياسي وتتفق الدراسات والآراء على الدور الإيجابي للفرد في الحياة السياسية من خلال حق الترشيح أو التصويت في الانتخابات، أو الاهتمام بالقضايا والأمور السياسية ومناقشتها مع الآخرين فهي محاولة للتأثير على متخذي القرار بالمشاركة عملية إرادية واعية وتأكيد للحق الديمقراطي لأفراد المجتمع وهي ركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية لأنها تعني ممارسة الشعب لحقه في حكم نفسه بنفسه.

فهي مقياس ومدى وعي المواطنين فكلما كان المواطن واعيا ومتحضرا زادت مشاركته في الحياة السياسية لكي يحقق أهدافه ويعبر عن مطالبه ويدافع عن حقوقه.

وقد حولنا في هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري لمفهوم المشاركة السياسية بصفة عامة، وعليه قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول مفهوم المشاركة السياسية، المبحث الثاني محددات ومتطلبات المشاركة السياسية، المبحث الثالث أشكال ومستويات المشاركة السياسية وفي الأخير خلاصة الفصل.

المبحث الأول: مفهوم المشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية من أساسيات الفعل الديمقراطي، إذ لا يمكن الحديث عن الديمقراطية دون التعرض للمشاركة السياسية لأفراد المجتمع، فهي ضرورية لإرساء قواعد المجتمع الديمقراطي، مثلما هي وجه يعكس العملية الديمقراطية في حالتها الإيجابية والسلبية، وهي كذلك مؤشر ومقياس لنجاح أو تعثر هذه العملية.¹

إن المشاركة السياسية هي أرقى تعبير للديمقراطية لأنها تقوم على مساهمة المواطنين والمواطنات في مجتمعهم سواء المجتمع المحلي أو في بلدهم ككل وتندرج المشاركة السياسية في إطار التعبير السياسي الشعبي والمشاركة من قبل كل أطراف المجتمع رجالا ونساء.

والمشاركة السياسية تمثل أساسا للنظم الديمقراطية وتعبير في مكنونها عن سيادة الشعب ويقتضي تحقيق المشاركة السياسية أن يتوفر لدى المواطنين شعور عميق بالانتماء حتى يتمكنوا من أن يشاركوا، وفي نفس الوقت يجب أن تتوفر آليات ووسائل المشاركة .

وهنا لا بد أن نؤكد على أن المشاركة السياسية هي أحد أبعاد المشاركة المجتمعية الفعالة فهي أحد دلالات التنمية في أي مجتمع.²

إذا قبل التطرق إلى تعريف المشاركة السياسية بالتحديد يجدر بنا أن نعرف المشاركة بوجه عام بين العمومية والتحديد وبين الشمول والضييق، وتختلف النظرة إليها باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها كل باحث، وباختلاف المجال الذي يعمل فيه، والعلم الذي ينتمي إليه، والبيئة التي يوجد فيها، فالباحث السياسي يراها من منظور معين في حين يراها الباحث الاجتماعي من منظور آخر، وكذلك الباحث الاقتصادي وباحث الإدارة... إلخ. وتختلف أيضا مسميات المشاركة، فهناك من يطلق عليها المشاركة الشعبية، والمشاركة العامة، وكذلك مشاركة المواطنين .

¹ شريفة ماشطي، المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي. مجلة الباحث الاجتماعي. جامعة منتوري قسنطينة، عدد 10 سبتمبر

2010. ص 143 .

² إيمان بيبيرس، المشاركة السياسية للمرأة. منشورات جمعية نهوض وتنمية المرأة، دت ن، ص 06

فكلمة المشاركة مشتقة من اسم المفعول للكلمة اللاتينية "**Participation**"، ويتكون هذا المصطلح اللاتيني من جزئين الأول وهو "**Participar**" ويعني القيام بـ، وهو "**Compar**"، والثاني وهو "**Part**" بمعنى جزء أي **Pars** أي القيام بدور¹.

فالمشاركة السياسية هي السلوك المباشر أو غير المباشر الذي بمقتضاه يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يؤثر في إتخاذ القرارات وتحديد الأهداف العامة في المجتمع وتحقيقها.²

ويعرف "محمد حسني رضا" المشاركة السياسية بأنها كل نشاط يقوم به المواطنون في مجتمع معين، ويكون هذا النشاط مؤثرا في ما يتخذه هؤلاء الأشخاص من قرارات تتعلق بهذا المجتمع، فالمشاركة السياسية تتطلب أن يكون للمواطن دور في الحياة السياسية

ويرى "سليم العزي"³ أن المشاركة تعني مشاركة الفرد في الشؤون السياسية يعبر عنها في اختياراته لمجموعة من المواضيع تمس من بعيد أو من قريب مصالحه الخاصة والتي من بينها إختياره لحكامه أو تصويته على مشروع ما، بمعنى آخر إن الفرد من خلال مشاركته السياسية يترجم حريته إلى واقع مادي بإختيار من يمثله أو بالبت في قضية تمس الصالح العام

أما بالنسبة لـ "محمد السيد علوان" فيقتصر على المشاركة السياسية للشباب فقط حيث يعرفها بأنها الممارسة الفعلية للشباب على عملية إختيار حكاهم وممثليهم على المستوى القومي وفي المجالس المحلية ومجالس الشعب والأحزاب السياسية، والإتحادات الطلابية أي الدور الذي يلعبه الشباب على المستوى المحلي والمستوى القومي³

ويعرف "عبد الهادي محمد" المشاركة السياسية هي حرص الجماهير على ممارسة حقوقها السياسية إبتداء من التصويت الانتخابي إلى الإدلاء بالرأي في المواقف المختلفة، إلى التمسك بكل حق مقرر في نظام الدولة كل ذا فضلا عن الانتماء الحزبي أو العمل من خلال تنظيم سياسي مشروع ومعترف به، والمشاركة في جهود

¹ طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص 108.

² David sears, **Political socialisation in fred Greenstein and nelson polby** M eds hand book of political science vol2 Massachusetts, addition wels publishing company, 1975 ,p95.

³ طارق محمد عبد الوهاب، نفس المرجع، ص 110.

الفصل الأول الإطار النظري للمشاركة السياسية

وأعمال الندوات العامة والمؤتمرات وحلقات النقاش، وباختصار فإن الفرد في مثل هذه الحالات مطالب بأن لا يقف موقف المتفرج من القضايا الأساسية والجمهورية¹

أما "محمد علي بيومي" فيعرفها من خلال مدخل قانوني وهذا بالتركيز على الحق الدستوري و الحرية في أداء هذا الدور أو ممارسة هذا الحق، فيقول أن المشاركة هي " ممارسة الحق الديمقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع البالغين، العاقلين في الاشتراك بصورة منتظمة في صنع القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم ، ممارسة فعلية بعيدا عن عوامل الضغط و الإلزام إذ تظل في إطار ديمقراطي يتسق معه الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف المجتمعة العامة ، وفي إطار الشعور بحرية الفكر وحرية العمل، وحرية التعبير عن الرأي"²

وعرفها "فليب برو" بأنها مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطىهم تأثيرا على سير عمل المنظومة السياسية.³

أما صموئيل هنتجتون وجون نيلسون فيعرفان المشاركة السياسية على أنها "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع قرار الحكومة ، سواء أكان هذا النشاط فرديا أو جماعيا، منظما أو عفويا، متواصلا أو منقطعا، سلميا أم عنيفا، شرعيا أو غير شرعي، فعلا أم غير فعال"⁴

إما ميرون فينتر فيعرفها على أنها "فعل تطوعي موفق أو فاشل ،منظم أو غير منظم، مؤقت أو مستمر، مشروع أو غير مشروع، يعي التأثير في اختيارات السياسات العامة ،أو اختيار القادة السياسيين في أي من مستويات الحكم المحلية أو القومية"⁵

وهذا ما ذهب إليه عبد المنعم المشاط حيث عرفها بأنها "شكل من الممارسة السياسية تتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عمله المختلفة إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المداخلات سواء كان التأييد

¹ عبد الهادي محمد والي، التنمية الاجتماعية. الإسكندرية: دار المعرفة الاجتماعية، 1988، ص114.

² محمد علي البيومي، دور الصغرة في اتخاذ القرار السياسي السياسي. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2004، ص(81-82).

³ - فيلب برو، علم الاجتماع السياسي. (ترجمة: محمد عرب صاصيلا)، بيروت: مؤسسة الجامعة للدراسة والنشر والتوزيع، 1998، ص301.

⁴ نعيمة سميحة، دور المرأة المغربية في التنمية السياسية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم. (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير) تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، ورقة، 2010، ص36.

⁵ - عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي. الجزء 2، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص83.

الفصل الأول الإطار النظري للمشاركة السياسية

والمساندة أو المعارضة ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات التي يقدمون عليها"¹

يمكن تعريف المشاركة السياسية على أنها تلك الأنشطة الاختيارية أو التطوعية التي يسهم أفراد المجتمع عن طريقها في إختيار حكاهم وفي وضع السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر والأشكال التقليدية لهذه الأنشطة تشمل: التصويت، المناقشات، وتجميع الأنصار، وحضور الاجتماعات العامة، ودفع الإشتراكات المالية والإتصال بالنواب، أما أكثر أشكال المشاركة فتشمل: الإنضمام للأحزاب، والمساهمة غي الدعاية الإنتخابية والسعي للإطلاع بالمهام الحزبية والعامة.²

من خلال التعريف السابقة نخلص إلى أن المشاركة السياسية ليس لها تعريف موحد لكن يمكننا القول بأن المشاركة السياسية بوجه عام تتعلق ببنى النظام السياسي، وآليات عمله المختلفة، وتؤثر في عملية المشاركة السياسية كل الفواعل داخل المجتمع بداية بالمواطنين والنخب والأحزاب السياسية إضافة إلى مؤثرات اقتصادية وجماعات الضغط تلعب دورها في هذا المجال .

وبعبارة أخرى تعد المشاركة السياسية عملية التصويت في الرهانات السياسية المتعلقة بأي نظام سياسي مهما كان نوعه

المبحث الثاني: محددات المشاركة السياسية

تؤثر التغيرات في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستويات المشاركة السياسية في المجتمع ، فتفرز التنمية عوامل متعددة منها ما يعزز المشاركة السياسية ويؤثر في أنماطها، ومنها ما يعرقلها ويحد من نطاقها ، في هذا الصدد يمكن طرح تساؤل حول العوامل أو المحددات التي تعزز المشاركة السياسية في المجتمع ، ويمكن وضع الملاحظات الآتية :

1- إن مستويات المشاركة السياسية تختلف داخل المجتمع على حسب الوضع والنمو الاقتصادي والاجتماعي ، فتكون نسبة المشاركة أعلى في المجتمعات ذات المستوى التعليمي والدخل العالي ، حيث أن التنمية تتيح فرص أكثر للتعليم والعمل ، بالتالي تصبح نسبة المشاركة أكبر في المجتمع .

¹- عبد المنعم المشاط، التنمية السياسية في العالم الثالث "نظريات وقضايا" الامارات العربية: مؤسسة العين للنشر والتوزيع، 1988، ص37
²- أحمد سعيد تاج الدين، الشباب والمشاركة السياسية. ترجمة المادة الأجنبية، (د.ت،ن)، ص12.

2- إن عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحدث توترا بين جماعات المصالح الموجودة داخل المجتمع ، ونشأة جماعات جديدة تهدد الجماعات القائمة نتيجة لذلك يتضاعف الصراع بين الطبقات والجماعات ويؤدي اشتداده إلى تحول هذه الجماعة إلى جماعات سياسية إثر زيادة الوعي الجماعي .

3- إن هناك علاقة إيجابية بين التنمية وكثافة نشاط الروابط التي تتصل بالمشاركة السياسية، فتعمل التنمية على زيادة العلاقات الوظيفية وربط النخبة العامة، هذا ما يؤدي إلى مضاعفة المنظمات والجمعيات وانضمام أعداد كبيرة من الأفراد إليها مثل رجال الأعمال واتحادات ونقابات العمال والرابطات الفلاحية والجماعات الثقافية والدينية¹

4- يترتب على عمليات التنمية توسعا ملحوظا في الوظائف الحكومية التي تتأثر أنشطتها بالقيم السياسية والإيديولوجية السائدة في المجتمع وتؤثر كذلك بمستوى التنمية الاقتصادية رغم أن هناك اتجاهها عاما يوضح زيادة مستويات وأشكال المشاركة السياسية مع زيادة التنمية الاقتصادية إلا انه لا يتسم بهذا القدر من العمومية في الواقع العملي.

إن الاختلاف في مستويات المشاركة السياسية بين المجتمعات لا يعبر بالضرورة عن الاختلافات في مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فالدول الشيوعية الفقيرة في آسيا خاصة الصين والفيتنام تشهد مستويات عليا غير عادية من التعبئة ، كما أن معدلات التصويت في الأجزاء الأقل نموا في تركيا والهند أعلى منها في الأقاليم الأكثر نموا .

كما يلاحظ أن معدلات التصويت لا تعكس مستويات المشاركة حيث نجد مستويات عالية من التصويت، وأخرى أقل من الأشكال الأخرى للمشاركة في الدول النامية، بينما نجد العكس في الدول المتقدمة، حيث توجد معدلات تصويت أقل ومعدلات أعلى في الأشكال الأخرى المشاركة. كذلك تختلف مستويات مشاركة جماعات معينة في المجتمع من فترة لأخرى ، ففي دول مثل فرنسا ، تركيا ، اليابان ، الفلبين والباكستان نجد الإقبال على التصويت أعلى في الريف منه في المدن.

إن مستويات وأسس وأشكال و محددات المشاركة السياسية تتشكل وفقا للأولويات التي تعطيها النخب و الجماعات والأفراد للمشاركة كهدف للتنمية أو كوسيلة لتحقيق أهداف تنموية أخرى ، أو كونها أحد

¹إسماعيل علي سعد، مبادئ علم السياسة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص363.

نواتج عملية التنمية. ويمكن القول أن المشاركة السياسية قد تكون هدفا للتنمية كما أنها قد تكون من وسائلها أو نواتجها¹

وبالتالي يمكن إجمال المحددات التي تؤدي إلى المشاركة في ما يلي :

1- التنشئة السياسية: وهي العملية التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة، ومعارفه ومشاعره وتقييماته البيئية، ومحيطه السياسي، كما أن التنشئة السياسية تعتبر عملية تطويرية يتمكن المواطن (أو مواطن المستقبل)، من خلالها من النضوج سياسيا وخلال هذه العملية يكسب الفرد معلومات ومشاعر ومعتقدات متنوعة تساعد على فهم وتقييم والارتباط بالبيئة السياسية المحيطة به، وتعتبر توجهات الفرد السياسية جزءا من توجهاته الاجتماعية العامة، فالمشاعر تجاه الحياة السياسية ترتبط في الغالب بتوجهات النظر الاقتصادية والثقافية والدينية². وتعتبر التنشئة السياسية-بوجه عام- من أهم العمليات المؤثرة في تكوين وتطوير الاتجاهات السياسية للفرد، وتشكيل وبلورة نمط سلوكه السياسي، وتحديد دوافعه وميوله تجاه المشاركة في الحياة السياسية العامة أو في مجال آخر من مجالات العمل السياسي والسبب في هذا كله أن التنشئة السياسية ليست عملية مؤقتة أو عارضة، بل هي عملية مستمرة و متواصلة، كما أنها لا تقتصر على مرحلة سنوية محددة أو مرحلة تعليمية معينة، بل يتعرض لها الإنسان طوال حياته وخلال مراحل نموه المختلفة وهي فوق هذا كله ليست عملية عفوية أو عشوائية بل عملية غرضية مقصودة وموجهة تخضع لتوجيه إيديولوجي معين، وتتوخى تلقين الفرد قيما واتجاهات سياسية صريحة، أو قيما واتجاهات ذات دلالات ومضامين سياسية معينة، وهي ليست في كل الأحوال عملية نظامية بحثه تبتغي صياغة فكر الفرد وشخصيته في قالب نمطي محدد ولكنها تنطوي كذلك على جانب ذاتي يرتبط بدافعية الفرد وميليه إلى تنمية مواهبه وثقافته السياسية من خلال عملية التثقيف الذاتي، من ثم فهي تسمح له من هذه الزاوية بقدر من الاستقلال في بناء شخصيته المميزة وتكوين اتجاهاته الخاصة وتحديد مواقفه تجاه المعطيات الحياة السياسية ومتغيراتها، من هنا كان تأثير التنشئة في بناء المشاركة السياسية واتجاهات الأفراد إزاء عملية ونطاق وطبيعة مشاركتهم الفعلية كبيرا وحاسما في أغلب الأحيان.

¹اسماعيل علي سعد، نفس المرجع، ص364.

²ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية. لبنان: دار النهضة العربية، 2008. ص 202.

الفصل الأول الإطار النظري للمشاركة السياسية

2- الارتباط الوثيق بين المشاركة السياسية وبين عملية التعبئة الاجتماعية والتركيب الطبقي للنظام السياسي ، ولهذا الارتباط تأثير كبير في بناء المشاركة السياسية وحجم ونطاق مشاركة الأفراد في الحياة السياسية .

فالتعبئة الاجتماعية تؤدي عادة إلى زيادة حجم الاهتمام الجماهيري بالأمر السياسي ودخول

و مشاركة شرائح جديد منها في الحياة السياسية وبما أن عملية التعبئة ليست عملية تلقائية أو عشوائية بل عملية غرضية محددة من قبل التركيب الطبقي للنظام السياسي ، وموجهة في ضوء النسق الأيديولوجي المعبر عن مصالح وتوجهات الطبقة الاجتماعية المسيطرة على هذا النظام ، فمن المتوقع أن يحدد مستوى المشاركة السياسية ونطاقها عن طريق هذه الطبقة، كما يمكن أن تعكس ديناميت المشاركة - في المقابل- مواقف و اهتمامات القوى والطبقات الاجتماعية التي يتألف منها البناء الطبقي للمجتمع ككل.

بالتالي تعتبر الطبقة والمكانة الاجتماعية من أهم المتغيرات المفسرة للتباينات المختلفة للمشاركة، سواء كانت هذه التباينات تتعلق بمستوى المشاركة أم بالقدر المسموح به للمشاركة، أم بنوعية القوى و الطبقات التي تشارك في العملية السياسية أو في الحياة بوجه عام¹

فمستويات المشاركة تميل عادة للتباين تبعاً للمكانة السيسو اقتصادية للطبقة التي ينتمي إليها الفرد، كما يعتبر التطور السيسو اقتصادي من العوامل المساعدة على زيادة الوعي بأهمية المشاركة من ناحية ، والمشجعة لأبناء الطبقات المختلفة على الانغماس في الحياة السياسية بشكل إيجابي وفعال من ناحية أخرى ، بسبب الزيادة الملحوظة في عدد المؤسسات والتنظيمات السياسية والجماهيرية داخل المجتمع ، وارتباط الأعداد الغفيرة من المواطنين بهذه الكيانات، فضلاً عن ظهور الجماعات الجديدة ، وإحساس الجماعات و الطبقات القديمة بخطورة هذا التطور عليها وتهديد مصالحها، وشعور الطبقات والجماعات الدنيا المحرومة بأن ثمة فرصة سانحة أمامها كي تحسن من أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية²

3- المنبهات السياسية: إن تعرض الفرد للمنبهات السياسية يزيد من معارف السياسة، وينمي إهتماماته العامة، ومن ثم يكون لديه الإستعداد لمزاولة الأنشطة السياسية هذا الفرض يعني أن تعرض الإنسان للمنبهات السياسية

¹عبدالحليم الزيات، مرجع سابق، ص94.

²عبدالحليم الزيات، مرجع سابق، ص96.

الفصل الأول الإطار النظري للمشاركة السياسية

يزيد من احتمال مشاركته دون أن يعني بالضرورة مشاركته فعلا والمنبهات السياسية هي تلك المعلومات والأخبار التي تبثها وسائل الإعلام الجماهيرية وكذا يثار في الاجتماعات العامة والمحادثات الشخصية وما يثار في الحملات الانتخابية.

والحقيقة أن مستوى التعرض للمنبهات السياسية يرتبط بالعديد من العوامل كالانتماء الطبقي والمستوى التعليمي والوضع الثقافي ومحل الإقامة وبالتالي فإنه يمكن القول أن الطبقة الوسطى وسكان الحضر والمتعلمين أكثر استعدادا لقبول المنبهات السياسية بخلاف غيرهم من العمال وسكان القرى والبدو والأميين كذلك لشخصية الفرد دور مهم في التأثر بالمنبهات السياسية فالفرد الحزبي أو العقيدي أكثر ميلا إلى إستقبال المنبه السياسي والتفاعل معه قياسا بالدين لاهوية حزبية لهم.

2- المتغيرات الاجتماعية: مستوى المشاركة السياسية يرتبط بالعديد من المتغيرات الاجتماعية كالجنس وعامل السن والغنى والفقير والصحة والمرض والبعد والقرب من المدن والمعرفة والجهل فبدون شك أن التحسن في المستوى المعيشي يسهم ولو بقدر ضئيل في رغبة المواطن في المشاركة السياسية فأصحاب الدخل المتوسط أكثر استعدادا للمشاركة من نظائرتهم من ذوي الدخل الدنيا كذلك فمن إرتفاع مستوى التعليم يجعل الإنسان أو الفرد المتعلم أكثر إيمانا وأشد وعيا بأهمية المشاركة ولاشك أن الأمية تأتي في مقدمة العوائق التي تعوق المواطنين عن المشاركة السياسية ولعل هذه الإشكالية تأتي في مقدمة العوامل التي تعوق التنشئة السياسية في الدول النامية¹.

تطلب المشاركة ضرورة توافر عدد من العوامل التي تزيد من فاعليتها وتضمن بقائها واستمرارها، وتساعد على تحقيق أهدافها بما يدفع بمعدلات التنمية الشاملة، أهم هذه المتطلبات:

1* ضرورة ضمان توفير المتطلبات والاحتياجات الأساسية للجماهير مثل الغذاء والمسكن الملائم والصحة والتعليم وفرص العمل وحرية التعبير وغيرها من الاحتياجات التي تحقق الإشباع المادي والنفسي للإنسان، ويتيح له قدرا من الاستعداد للمشاركة في الحياة العامة داخل وطنه.

2* إرتفاع مستوى وعي الجماهير بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، ويكتسب هذا الوعي إما عن طريق سعي الأفراد لبلوغ هذا القدر المطلوب من المعرفة، أو عن طريق

¹ أحمد سعيد تاج الدين، مرجع سابق، ص20.

الفصل الأول الإطار النظري للمشاركة السياسية

الوسائل المختلفة لتكوين الرأي العام داخل المجتمع، مثل المؤسسات الحكومية العاملة في مجال الإعلام والثقافة والتعليم أو المؤسسات غير الحكومية، كالنقابات المهنية و العمالية أو الجمعيات الخاصة، والاتحادات بالإضافة إلى الأحزاب السياسية.

*3 الشعور بالانتماء للوطن، وإحساس المواطنين بأن مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع تمثل واجبا تفرضه العضوية في هذا الوطن.

*4 الإيمان بجدوى المشاركة: إحساس المواطنين بأهمية المشاركة وفاعلية هذه المشاركة وسرعة استجابة المسؤولين، يعمق من شعوره بجدوى مشاركته ومرددها المباشر على تحسين صورة حياته وحياة الآخرين داخل المجتمع.

*5 وضوح السياسات العامة المعلنة وذلك يأتي من خلال الإعلام الجيد عن الخطط والأهداف و مدى مواءمتها لاحتياجات المواطنين.

*6 إيمان القيادة السياسية و اقتناعها بأهمية مشاركة الجماهير في صنع وتنفيذ السياسات العامة، وإتاحة الفرصة لدعم هذه المشاركة من خلال ضمان الحرية السياسية وإتاحة المجال أمام الجماهير للتعبير عن آمالهم وطموحاتهم ورأيهم في قضايا مجتمعهم ومشكلاته ومناقشة تصريحات المسؤولين والقوانين العامة سواء داخل البرلمان أو عبر الصحف وفي الندوات العامة، وفي ظل مناخ آمن ودون تعرضهم لأي مساءلة قانونية¹.

*7 وجود التشريعات التي تضمن و تحمي المشاركة وكذلك الوسائل والأساليب المتنوعة لتقديم وعرض الآراء و الأفكار والاقتراحات بوضوح تام وحرية كاملة، مع توافر الأساليب والوسائل والأدوات التي تساعد على توصيل هذه الأفكار والتي تضمن وصول هذه المشاركات لصانع القرار .

*8 وجود برامج تدريبية لمن هم في مواقع المسؤولية سواء في الحكومة أو في المؤسسات غير الحكومية لتدريبهم على مهارات الاستماع والإنصات واحترام فكر الجماهير وتنمية قدراتهم على المشاركة.

*9 وجود القدوة الصالحة في كل موقع من مواقع العمل مما يستلزم التدقيق في اختيار القيادات، والتأكد من وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب فهذه القدوة الصالحة من شأنها أن تكون مشجعة وليست معوقة للمشاركة.

¹ أحمد سعيد تاج الدين، مرجع سابق، ص18.

- 10* زيادة المنظمات التطوعية ورفع مستوى فاعليتها حتى تغطي أكبر مساحة ممكنة فتنشر في كل مكان، وفي كل نشاط وأن يكون لها دور فعال من خلال إتاحة صلاحيات أكثر لها مما يجعلها أكثر تأثيراً في خدمة المجتمع.
- 11* تقوية دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية مثل الأسرة والمدرسة والجامعة والمؤسسات الدينية والأحزاب ووسائل الإتصال وغيرها.... وتشجيعها على غرس قيم المشاركة لدى الجماهير¹.

المبحث الثالث: أشكال و مستويات المشاركة السياسية

لما كانت المشاركة السياسية تعني بصفة عامة، تلك الأنشطة الاختيارية أو التطوعية التي يسهم المواطنون من خلالها في الحياة العامة فإن هذه المستويات لمشاركة المواطنين تختلف من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى،

في كتاب "المشاركة السياسية" يفترض "ليستر ميلبرايت" وجود تسلسل هرمي للمشاركة، يتراوح بين عدم المشاركة وبين تولي منصب عام، يكون أقل مستويات المشاركة الفعلية هو التصويت في الانتخابات، وقد قام بتقسيم المجتمع الأمريكي حسب درجة مشاركته إلى ثلاثة مجموعات:

1- المجالدون **gladiators** وهم الذين يكونون في حالة نشاط دائم في مجال السياسة.

2- المتفرجون **spectators** وهم الذين يشاركون في السياسة بمقدار الحد الأدنى.

3- اللامبالون **apathetics** وهم الذين لا يشاركون في السياسة على الإطلاق.

وقد توصل كل من "فيربا" **verba** و "ناي" **nie** و "كيم" **kim** إلى صورة أكثر تعقيداً وتضم ست مجموعات:

¹ أحمد سعيد تاج الدين، مرجع سابق، ص19.

الفصل الأول الإطار النظري للمشاركة السياسية

- السليون كليا : هم من يكون نشاطهم الوحيد هو التصويت في الانتخابات.
 - المحليون : وهم الذين يقتصر نشاطهم السياسي على القضايا المحلية.
 - محدودي الأفق : وهم الذين يتركز اهتمامهم حول ما يؤثر عليهم شخصا.
 - المشاركون في الحملات السياسية فقط
 - أما المشاركون الفعالون وهم الذين يشاركون في جميع المجالات السياسية.
- و يقترح "رش" **RUSH** و "ألتوف" **ALTHOFF** تدرجا يغطي مستويات المشاركة السياسية ككل، وهو في نفس الوقت ملائم لمختلف الأنساق، وتكمن أهميته في شموله و إمكانية تطبيقه على أنساق سياسية مختلفة¹

التسلسل الهرمي للمشاركة السياسية لدى "رش" و "ألتوف"

شغل منصب سياسي أو إداري	_____
- السعي لشغل منصب سياسي أو إداري	_____
- عضوية نشطة في تنظيم سياسي	_____
- عضوية نشطة في تنظيم شبه سياسي	_____
- المشاركة في الاجتماعات الشعبية و المظاهرات	_____
- عضوية سلبية في منظمة سياسية	_____
- عضوية سلبية في منظمة شبه سياسية	_____
- المشاركة في مناقشة سياسية غير رسمية	_____
- بعض الاهتمام بالسياسة	_____

¹- طارق محمد عبد الوهاب، مرجع سابق ، ص 21.

_____ - التصويت في الانتخابات

_____ - عدم المشاركة في السياسة

ويقف على قمة الهرم هؤلاء الذين يشغلون أتماطا مختلفة من المناصب داخل النظام السياسي، وهم الذين يشتملون على كل من شاغلي المناصب السياسية وأعضاء الوظائف الإدارية على مختلف المستويات، وهم يتميزون على المشاركين السياسيين الآخرين في أنهم، بدرجات متفاوتة، يهتمون بممارسة السلطة السياسية الرسمية، وهذا لا يمنع الممارسة الفعلية للأفراد وجماعات أخرى في المجتمع للسلطة والنفوذ¹.

لما كانت المشاركة السياسية تعني بصفة عامة تلك الأنشطة الإختيارية أو التطوعية التي يسهم المواطنون من خلالها في الحياة العامة، فإن هذه المستويات لمشاركة المواطنين في الحياة العامة تختلف من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى في الدولة نفسها ويتوقف ذلك على مدى توافر الظروف التي تتيح المشاركة أو تقيدها، وعلى مدى إقبال المواطنين على الإسهام في العمل العام .

1- مستويات المشاركة السياسية: هناك أربعة مستويات للمشاركة:

أ- المستوى الأول: ممارسو النشاط السياسي:

ويشمل هذا المستوى من تتوافر فيهم ثلاثة شروط من ستة: عضوية منظمة سياسية ، التبرع لمنظمة أو مرشح ، حضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر والمشاركة في الحملات الانتخابية، ولذوي المناصب السياسية أو الصحافة، والحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق دائرة الضيقة المحيطة بالفرد .

ب- المستوى الثاني: المهتمون بالنشاط السياسي:

ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

ج- المستوى الثالث: الهاميشين في العمل السياسي:

¹- طارق محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص23.

ويشمل الذين لا يهتمون بالأمور السياسية ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى، في أوقات الأزمات أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور

د- المستوى الرابع: المتطرفون سياسيا:

هم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة ويلجئون إلى أساليب العنف والفرد الذي يشعر بعداء تجاه المجتمع بصفة عامة أو تجاه النظام السياسي بصفة خاصة، إما أن ينسحب من كل أشكال المشاركة السياسية وينضم إلى صفوف اللامبالين، وإما أن يتجه إلى استخدام صور من المشاركة تتسم بالحدة والعنف¹.

أما عن أشكال المشاركة السياسية، فيميز "رايت" **wriegt** بين ثلاثة أشكال للمشاركة السياسية: (المشاركة الحرة أو الاختيارية، و المشاركة لصالح النظام أو المقيدة بالنظام، و المشاركة كوسيلة استخدام شخصي).

ويرى أن المشاركة الحرة هي القاعدة في الديمقراطية الليبرالية، حيث يستطيع الأفراد أن يختاروا ما إذا كانوا سيشاركون أم لا، وكيفية مشاركتهم، والاستثناء الرئيسي للطبيعة الاختيارية في هذا النوع من المشاركة هو التصويت الإجباري والمطبق في قليل من الدول مثل أستراليا وبلجيكا وهولندا حتى عام 1970.

أما بالنسبة للمشاركة المقيدة بالنظام فهي تعني دعم-وليس اختيار-أفراد وسياسات الحكومة، ووظيفتها الرئيسية حشد الناس خلف النظام في محاولة لتقوية سلطة الحكومة، وهذا النوع يميز الدول الشيوعية التي لم تخضع للإصلاح، أما الدول في مرحلة ما بعد الشيوعية فإنها تسعى للتحرك من المشاركة المقيدة بالنظام إلى المشاركة الاختيارية أما في العالم الثالث فإن الشكل التقليدي للمشاركة وعلاقة السيد - التابع، حيث يقدم الأشخاص ذوو المكانة المنخفضة دعمهم السياسي للسادة أصحاب الأعمال-الرؤساء- القادة الدينيين... الخ، وذلك في مقابل نوع من الجمالة، وهذه الجمالات قد تتضمن الوعد بالحصول على عمل، أو بعض المزايا وهذا النمط من المشاركة هو مقايضة شخصية بين أفراد ذوي موارد شديدة التفاوت والاختلاف، بالتالي فهي شكل من أشكال الاستخدام.

¹ أحمد سعيد تاج الدين، مرجع سابق، ص11.

ويؤكد "ناي" و "فيربا" ، أن مفهوم المشاركة يجب ألا يتضمن هذا النمط من المشاركة الذي يطلقون عليه "المشاركة التأيدية" وهي التي يشارك بها المواطنون باستمرار لتقديم الدعم والتأييد للنظام بطريقة أو بأخرى ، وهو ما تعنيه المشاركة في كثير من المجتمعات النامية ، حيث يتجه الاهتمام إلى التعبئة السياسية للمواطنين للتأييد أما المشاركة التي يجب أن تكون موضع الاهتمام فهي التي يمكن أن نطلق عليها المشاركة الديمقراطية، وهي تؤكد تدفق التأثير لأعلى من الجماهير، وهي لا تتضمن اهتماما قوميا موحدا، ولكنها جزء من عملية يتم بها خلق الاهتمام أو الاهتمامات الوطنية¹

نستشف مما سبق أن المشاركة السياسية هي الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية، بل إن نمو وتطور الديمقراطية إنما يتوقف على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب وطبقاته، وجعلها حقوقا يتمتع بها كل إنسان في المجتمع، كما أن المشاركة السياسية الجادة الهادفة هي التي تخلق معارضة قوية، بالتالي تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها وتحولها إلى ممارسة يومية².

بالإضافة إلى ذلك كلما اتسعت فرص المشاركة السياسية كلما أدى ذلك إلى القضاء على عمليات استغلال السلطة والشعور بالاغتراب لدى الجماهير ، وكلما تحققت قيم المساواة والحرية فإن هذا يؤدي إلى الاستقرار العام للمجتمع ، بالتالي يساعد على تحقيق الشروط الاجتماعية والثقافية والسياسية لنجاح خطط التنمية المختلفة .

يرى "بينوك" PENNOCK و "وشامان" CHAPMAN أن المشاركة حتى تكتسب أهميتها يجب أن تتضمن القيام بدور نشط في نشاط بشري مشترك ، والكلمة بهذا المعنى تستبعد الأنشطة الحياتية البسيطة، فالقاضي يشارك في المحاكمة، كما أن العريس يشارك في حفل الزفاف ، وأيضا كلمة يشارك توجد في البيت في أي احتفال رسمي ، ولتأكد من جوهرية المشاركة يجب ربطها بنتيجة النشاط المشترك، وهي نتيجة يجب أن تكون مؤثرة على مصالح الناس الذين يطالبون بالمشاركة ، فهم يريدون المشاركة لحماية ما يرونه معرضا للخطر.

¹ -طارق محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص23.

² طارق محمد عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 16.

و يرى "ألكوك" **ELCOCK** أن أهمية المشاركة تعود إلى أنها من أهم خصائص المواطن الصالح في مجتمع ديمقراطي، وهذه الخصائص تتضمن ما يلي:

1- يجب أن يعرف كمية معينة من المعلومات حول السياسة، وأن يدرك أن هذه المعرفة لها أهميتها بالنسبة له.

2- لا بد أن يعتقد أن له بعض التأثير على مسار الأحداث السياسية.

3- يجب أن يعتقد أنه سوف يحصل على معاملة عادلة ومعقولة في كل من صنع السياسات والاتصالات الفردية مع ممثلي الحكومة.

4- يجب أن يكن له رأي خاص تجاه المؤسسات السياسية و ممثليها .

ومن أبرز الفوائد التي تحققها المشاركة للأفراد الوظيفة التعليمية التي اهتم بها " روسو" وركز عليها في نظرية ديمقراطية المشاركة ؛ لدورها في تنمية التصرفات المسؤولة للفرد من حيث إدراك الفرد لتكامل وليس تعارض المصلحة الخاصة والعامة ، علاوة على تنمية الصفات اللازمة لممارستها ونجاحها ؛ فضلا عن الأثر التراكمي لهذه الوظيفة ، حيث أنه كلما شارك الفرد كلما أصبح أكثر قدرة على المشاركة ، بالإضافة إلى الأثر الذي ينعكس في زيادة الشعور لدى المواطنين بالانتماء إلى مجتمع يسهمون في تنميته وتطوره.

وعندما تكون المشاركة فعالة يكون لها علاقة جوهرية بكل الأهداف الاجتماعية والسياسية الأخرى، والمشاركة تمثل عملية لتحديد الأهداف واختيار الوسائل بالنسبة لكل أنواع القضايا الاجتماعية ، ويفترض أنه من خلال المشاركة تتحدد أهداف المجتمع بشكل يؤدي إلى مضاعفة توزيع المزايا في المجتمع لمواجهة حاجات ورغبات السكان، والمشاركة لا ترتبط بالأهداف الاجتماعية ولكنها أسلوب لتحديد الأهداف واختيار الأولويات وتقرير الموارد التي تستخدم لتحقيق الأهداف والمشاركة لا تعمل فقط على توصيل احتياجات ورغبات مواطنين إلى الحكومة ولكن لها مزايا مباشرة أخرى ، فهي تعتبر مصدرا أساسيا للرضا عن دور الفرد ، علاوة على ذلك فقد تم النظر للمشاركة كوسيلة تعليمية يمكن من خلالها لتعلم الفرد القيم الدينية ، وكما أوضح جون ستيوارت ميل- وهو من أشهر مؤيدي هذه النظرة-أنه من بين المزايا الكبرى للحكومة الحرة تنمي الذكاء والوجدانيات لجميع أفراد المجتمع عندما يدعون للمشاركة في أعمال تؤثر مباشرة عن المصالح العظمى للبلد، ومن خلال المشاركة يتسنى للفرد تعلم المسؤولية ، وبهذا المعنى يكون

الفصل الأول الإطار النظري للمشاركة السياسية

للمشاركة أكثر من قيمة وظيفية ، هي غاية في حد ذاتها ، وفي واقع الأمر يستطيع المرء القول بأنه في ظروف المعايير الديمقراطية يتحطم تقدير المرء لذاته ، إذا لم يشارك في القرارات التي تؤثر في حياته¹.

وللمشاركة السياسية مظاهر نذكرها باختصار :التسجيل في القوائم الإنتخابية الإهتمام والبحث عن المعلومات السياسية النقاش السياسي مع الأصدقاء،التصويت،المشاركة في المظاهرات،العضوية في الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والنقابات حضور المهرجانات السياسية ،الترعات المالية للحملات الإنتخابية المشاركة النشطة في الحملات الإنتخابية.

ومن خلال هذا نستشف أن المشاركة تعود على المجتمع بعدة فوائد يمكن تلخيصها فيما يلي:

1* إن المشاركة تعني تحقيق مساهمة أوسع للشعب في رسم السياسات العامة وصنع القرارات وإتخاذها وتنفيذها.

2* إن المشاركة تعني إعادة هيكلة وتنظيم بنية النظام السياسي ومؤسساته وعلاقته بما يتلاءم وصيغة المشاركة الأوسع للشعب في العملية السياسية .

3* إن المشاركة السياسية أضحت أحد المعايير الرئيسة لشرعية السلطة السياسية في أي مجتمع.

4* إن المشاركة السياسية توفر للسلطة فرص التعرف على رأي الشعب ورغباته واتجاهاته.

5* إن المشاركة السياسية توفر الأمن والاستقرار داخل المجتمع.

6* إن المشاركة السياسية تمثل الإرادة العامة للشعب

7* إن المشاركة السياسية تعني القضاء على الإستبداد والتسلط والإنفراد بالسلطة.

8* إن المشاركة السياسية تمثل شرطا أساسيا لتحقيق التنمية في المجتمع.

يتضح مما تقدم أن إتاحة الفرصة لجميع سكان الدولة للمشاركة بإتخاذ القرارات وإدارة شؤون البلاد سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين عنهم أي .بمعني الإسهام في الحياة العامة يولد الأمن والإستقرار السياسي

¹(طارق محمد عبد الوهاب، مرجع سابق ،ص ص(18،19).

الفصل الأول الإطار النظري للمشاركة السياسية

داخل البلاد. لأن المشاركة السياسية هي إحدى الشروط الأساسية للقادرة على رص الصفوف لتحقيق الوحدة الوطنية وكذلك تحقيق أهداف التنمية السياسية.¹

¹ Aicha zinai. **La participation politiques des femmes et gouvernance local**.séminaire international pour une meilleure participation des femmes a la vie a la prise des decsion. INSTRAW KAWTAR-TUNIS,29-30JUILLET 2009.P12

خلاصة الفصل

كما سبق ذكره يتضح أن المشاركة السياسية كصورة حقيقية تجسد الديمقراطية في عصرنا الحالي فهي تمثل التعبير العملي والمظهر الرئيسي للديمقراطية ، فالمشاركة السياسية بشكل عام شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآلية عملياته المختلفة، إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء للتأييد أو المساندة أو المعارضة.

وتعتبر المشاركة السياسية إضفاء لمصداقية وشرعية النظام والهيئات الحكومية، وسيجا أمنيًا للديمقراطية.

كما أن للمشاركة مستويات تميل عادة للتباين تبعاً للمكانة السوسو اقتصادية للطبقة التي ينتمي إليها الفرد، كما يعتبر التطور السوسو اقتصادي من العوامل المساعدة على زيادة الوعي بأهمية المشاركة من ناحية والمشجعة لأبناء الطبقات المختلفة على الانغماس في الحياة السياسية بشكل إيجابي وفعال من ناحية أخرى، على وجه العموم تعتبر الخصائص الاجتماعية للفرد، كالمكانة الاقتصادية والاجتماعية والجنس والجماعة العرقية والسن والدين والمنطقة التي يقطنها، والتنظيمات التي ينضم إليها، كل هذه ذات تأثير لا يمكن إنكاره على مشاركته السياسية، وتتخذ مثل هذه الصفات أهمية خاصة في جميع الأنساق السياسية التي تختلف من مجتمع إلى آخر ومن أبرز الفوائد التي تحققها المشاركة للأفراد الوظيفة التعليمية التي أولت الأدبيات السياسية لها اهتماماً بالغاً لدورها في تنمية التصرفات المسؤولة للفرد من حيث إدراك الفرد لتكامل وليس تعارض المصالح الخاصة والعامة ، علاوة على تنمية الصفات اللازمة لممارستها ونجاحها فضلاً عن الأثر التراكمي لهذه الوظيفة حيث أنه كلما شارك الفرد كلما أصبح أكثر قدرة على المشاركة، بالإضافة إلى الأثر الذي ينعكس في زيادة الشعور لدى المواطنين بالانتماء إلى مجتمع يساهمون في تنميته وتطوره وبالتالي نتأكد جلياً أن المشاركة السياسية تعد إطاراً يبرز اهتمام الأفراد والجماعات في صنع قراراتهم السياسية في مختلف الأنظمة بالعالم .

الفصل الثاني

واقع مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة

تمهيد

المبحث الأول: المشاركة النسوية في الانتخابات الرئيسية

المبحث الثاني: المشاركة النسوية في الانتخابات التشريعية

المبحث الثالث: المشاركة النسوية في الانتخابات المحلية

خلاصة الفصل

تمهيد:

أدى إقبال الجزائر على التعددية الحزبية التي انطلقت في سنة 1989 إلى اتساع مشاركة المرأة في الحياة السياسية باعتبارها الإطار الوحيد لممارسة الديمقراطية والحرية وكنتيجة لذلك، اتسع نشاط النساء المثقفات خاصة في المجالس البلدية و الولائية و الحكومة و البرلمان و الأحزاب السياسية و تنظيمات المجتمع المدني إلى حد إعطاء هذه المشاركة بعدا هاما يخدم بالدرجة الأولى قيم الديمقراطية والعصرنة، وقد تزايد إقبال المرأة على المشاركة في المجال السياسي مند؟ إعلان هذه التعددية، وفي هذا الفصل نبين تطور المشاركة النسوية من سنة 1991، 2012 في المجالس المحلية والوطنية. ومن ثم نستخلص نتائج هذه المشاركة.¹

وسنحاول في هذا الفصل تحليل واقع المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة وقد قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث، وتطرقنا في المبحث الأول إلى المشاركة النسوية في الانتخابات الرئاسية، والمبحث الثاني المشاركة النسوية في الانتخابات التشريعية، والمبحث الثالث المشاركة النسوية في الانتخابات المحلية و في الاخير خلاصة الفصل.

¹ لطيفة بن عاشور، زهراء بن فردية، مرجع سابق، ص59.

المبحث الأول: المشاركة النسوية في الانتخابات الرئاسية

في هذا المبحث نتطرق إلى الانتخابات الرئاسية التي تم ترشح المرأة فيها في الجزائر وهي انتخابات 2004 رغم أن الدستور كان قد أعطى لها حق المشاركة من قبل، وقد ترشحت أول امرأة في هذه الانتخابات وهي مرشحة حزب العمال، كما أنها ترشحت للمرة الثانية في انتخابات الرئاسية 2009. والجدول التالي يبين عدد النساء المرشحات مقارنة بعدد الرجال المرشحين في كلتا العمليتين.

2- جدول يوضح حضور المرأة في الرئاسيات:

2009			2004			الانتخابات
عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	
المنتخبات	المرشحات	المرشحين	المنتخبات	المرشحات	المرشحين	
0	1	6	0	1	6	

المصدر: نرجع إلى الانتخابات الرئاسية الجزائرية على الموقع ar.wikipedia.org المتصفح

يوم 2013/5/5¹

بين هذا الجدول مرشحي الانتخابات الرئاسية الجزائرية، التي تم قبول ترشح امرأة فيها والتي جرت في 2004 و2009 ومن خلال هذا نبين عدد المرشحات التي قدر بمرشحة واحدة في كلتا العمليتين الانتخابيتين كما نبين أن الحكم الجزائري لم يلحظ وصول امرأة إلى السلطة.

لكن نلاحظ رغم أن امرأة واحدة ترشحت في كلتا العمليتين الانتخابيتين فقد حضت هذه المرأة رئيسة حزب العمال خاصة في الانتخابات الرئاسية 2009 بالحصول على المرتبة الثانية وذلك بحصولها على نسبة 4,22% وهو ما يعادل 600 صوت.

وهذا التحليل يفسر أن هذه المرأة تحظى بشعبية في أوساط العمال وفئات واسعة من الجزائريين،² فإن هذا الأمر يعتبر بالغ الأهمية بما أنه يفتح الباب في إتجاه حركية اجتماعية تقبل بصورة متزايدة حضورا سياسيا للمرأة في الميدان السياسي ولكن رغم ذلك فإن هذه النتيجة في الرئاسيات تبين مدى الذهنيات السائدة في المجتمع

الفصل الثاني: واقع مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة

الجزائري أي النظرة الذكورية فيه كيف تتولى امرأة رئاسة الدولة، وبصراحة هي نقص الثقة في قدرة المرأة على الحكم¹.

المبحث الثاني: المشاركة النسوية في الانتخابات التشريعية

تزاول المرأة عدة أنشطة في صنع القرارات التي تشكل السياسية العامة لمجتمعها، ومن جملة هذه الأنشطة ترشحها لتقلد مناصب المسؤولية في البرلمان من أجل متابعة الأمور السياسية والدخول مع الغير في مناقشة مختلف فئات المجتمع، ونبين هذا من خلال زيادة عدد مقاعدها في المجلس الشعبي الوطني من سنة 1997 إلى سنة 2012

(2) جدول يوضح نسبة حضور النساء في البرلمان:

التشريعات	مجموع النواب	عدد النساء	نسبة النساء
المجلس الشعبي الوطني 1997	178	12	6,70%
المجلس الشعبي الوطني 2002	380	12	3,15%
المجلس الشعبي الوطني 2007	389	24	6,42%
المجلس الشعبي الوطني 2012	462	146	31,38%

المصدر: نرجع ، فتحية معتوق ، الدراسة المسحية الخاصة بالتمكين السياسي للمرأة. الجزائر، (د،ت،ن)، ص13.

www.wikipedai.org/ الانتخابات التشريعية الجزائرية 2012 في 2013/5/7

يبين هذا الجدول أن المرأة كانت حاضرة في المؤسسات البرلمانية بحيث في سنة 1997 كان مجموع النواب 178 والذي شكلت منه المرأة 17 امرأة فقط، بحيث نستنتج أن حضور المرأة في البرلمان كان ضعيفا.

ونسجل الاحتفاظ بنفس عدد النساء البرلمانيات في انتخابات 2002 أي في المجلس الشعبي الوطني، والذي حصلت فيه المرأة على 12 مقعدا فقط رغم أن عدد أعضاء البرلمان تضاعف.

في حين سجلت زيادة في المجلس الشعبي الوطني 2007 إذ وصل عدد النساء إلى 24 نائبة، أي ضعف ما كان عليه العدد في المجلس السابق.

¹فتحية معتوق ، نفس المرجع السابق، ص14.

الفصل الثاني: واقع مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة

إن الأسباب التي تفسر هذه المشاركة الضعيفة للمرأة في البرلمان، يرجعها البعض إلى غياب آليات ثقافية وسياسية تساعد على تنفيذ النصوص المتوفرة، واتخاذ الإجراءات المساعدة لضمان وصول المرأة للمجلس الشعبي الوطني.

ومن ثم نشهد إرتفاعا كبيرا في عدد النساء في المجلس التشريعي 2012 الذي ارتفع فيه عدد النواب إلى 462 بحت فازت المرأة بـ 146 مقعد أي ضعف مكان عليه العدد في سابقه بستة أضعاف¹.

ويرجع سبب هذه القفزة النوعية لعدد النائبات إلى ارتفاع المشاركة السياسية للمرأة وذلك راجع إلى نظام الحصص (الكوتا) الذي تبنته الجزائر، كغيرها من الدول العربية، من أجل رفع نسبة ظهور المرأة في المجالس المنتخبة وتحديدها بنسبة معينة.

¹ فتحية معتوق، مرجع سابق، ص14.

الفصل الثاني: واقع مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة

المبحث الثالث: المشاركة النسوية في الانتخابات المحلية (البلدية، الولاية):

إن الدستور حدد الجماعات الاقليمية للدولة على أنها البلدية والولاية، وأن البلدية هي الجماعات القاعدية وذلك بموجب المادة 15، كما أن المادة 16 منه أكدت على أن المجلس المنتخب هو قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسير الشؤون العامة، ومن هذا المنطلق فقد قسمت الجزائر إلى 48 ولاية تحتوي كل ولاية على عدد من البلديات تقوم حسب عدد سكانها،

1_ مشاركة المرأة في المجالس الشعبية البلدية

نسبة المرأة في الانتخابات للمجالس الشعبية البلدية والمجالس الشعبية الولائية من 1997 إلى 2012

2012		2007		2002		1997		المجالس
منتخبات	مترشحات	منتخبات	مترشحات	منتخبات	مترشحات	منتخبات	مترشحات	
4120	32100	129	/	147	3679	75	1281	المجالس الشعبية البلدية
595	8838	103	/	133	2684	62	905	المجالس الشعبية الولائية

المصدر: نعيمة سميحة، مرجع سابق، ص 93.

النتائج الكاملة للانتخابات المحلية 2012 حسب ما أعلن عنها وزير الداخلية سياسة الجزائر <http://www.rihanate.com> يوم 2013/5/5.

يلاحظ من الجدول أن عدد المرشحات للانتخابات للمجالس البلدية التي جرت في 10 أكتوبر 2002 تضاعفت ثلاثة مرات مقارنة بمحليات 23 أكتوبر 1997 أما عدد المنتخبات فتضاعف مرتين تقريبا، على العكس من ذلك يبقى معدل النساء المنتخبات ضئيل وغير معبر إذ يتعدى عدد النساء اللواتي حصلن على مقاعد في انتخابات المجالس الشعبية البلدية (2002) 147 منتخبة من إجمالي 13302 ما يعادل 1,09% نساء و 98.91% رجال، مع العلم أنه دخلت المنافسة 3679 مترشحة أي 3.08% مقابل 115957 رجل أي 96.92% (ما يقرب للحصول على 13981 مقعد بالمجالس الشعبية البلدية).

الفصل الثاني: واقع مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة

يلاحظ من الجدول أن عدد المرشحات لانتخابات المجالس الولائية التي جرت في 10 أكتوبر 2002 تضاعفت ثلاثة مرات مقارنة بمحليات 23 أكتوبر 1997 أما عدد المنتخبات فتضاعف مرتين تقريبا، على العكس من ذلك يبقى معدل النساء المنتخبات ضئيل وغير معبر، فنلاحظ نفس الملاحظة بالنسبة للمجالس البلدية .

ويعود هذا التذبذب في نسب مشاركة المرأة في الانتخابات إلى تكريس الثقافة السائدة وللنظرة السلبية لعمل المرأة السياسي بالإضافة إلى 119636 مترشح رفض الدور السياسي للمرأة سواء كناخبة أو مرشحة¹.

أما في انتخابات المجالس المحلية في 2007 فقد ترشحت 3000 مرشحة ولكن نظرا لعدم الحصول على إحصائيات دقيقة لم نسجل هذه الإحصائيات، وقد نجحت منه 129 نائبة في المجالس الشعبية البلدية، و103 نائبة في المجالس الشعبية الولائية، لكن حسب إحصائيات الانتخابات المحلية لسنة 2012 نلاحظ أن هذه الانتخابات تميزت بعزوف كبير بالنسبة للنساء سواء كانت مرشحة أو منتخبة.

ولكن نلاحظ في انتخابات المجالس المحلية 2012 فقد ترشحت 32100 امرأة من مجموع 187 431 مترشح لعضوية المجالس البلدية، وكذا 8838 امرأة من مجموع 32 556 لعضوية المجالس الولائية، أي برقم إجمالي وصل إلى 40 938 امرأة من مجموع 219 987 مترشح للمجالس الشعبية المحلية.²

وذلك بسبب توسع القانون العضوي رقم 12 - 03 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 جانفي سنة 2012، من حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، حيث بلغ عدد النساء الممثلات في المجالس الولائية 595 امرأة، مقابل 4120 ممثلة في المجالس البلدية، وذلك بحكم النسب التي حددها القانون العضوي بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها، والتي حددت ما بين 30 و35 بالمائة بالنسبة للمجالس الشعبية الولائية و30 بالمائة فيما يتعلق بانتخابات المجالس الشعبية البلدية.³

1سهام بن رحو، المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وتونس - من الاستقلال إلى 2004- (دراسة مقارنة). (مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص نظم سياسية مقارنة، جامعة وهران، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر. 2006-2007. ص76.

² <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/149693.html> المتصفح يوم 2013/5/5

³ <http://sawt-alahrar.net/ara/national/6977.html> المتصفح يوم 2013/5/5

خلاصة الفصل

إن المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية وتمكنها في الحياة السياسية مرت بالعديد من المراحل التي أبرزتها بشكل قوي وواضح خاصة بعد الإصلاحات التي تمت في إطار تعزيز نسبة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

وتبين هذا من خلال الإحصائيات التي تتعلق بتمثيل المرأة بداية بالمجالس المحلية المنتخبة من 1997 إلى غاية 2002، حيث نجد أن تمثيلها كان ضعيفا وهذا راجع للظروف الاجتماعية السائدة في المجتمع.

كما نلاحظ ارتفاعها ما بين سنتي 2007 إلى 2012 ويرجع سبب هذه الزيادة إلى الإصلاحات التي زادت من نسبة تمثيلها.

أما في المجلس الوطني فمن الفترة 1997 إلى غاية 2007 كان التمثيل ضعيف إلى غاية 2012 نشهد قفزة نوعية فقد مثلت 146 مقعدا من مجموع 462 عضوا وذلك بسبب النسبة المخصصة فيه.

وعليه نلمس تطورا ملحوظا في فاعلية المرأة في المجال السياسي وذلك من خلال القوانين التي شرعها المشرع الجزائري ، وخير دليل الانتخابات الرئاسية سنة 2004، 2009 لأول مرة تترشح فيها امرأة لمنصب رئيس الجمهورية .

وبالتالي يجدر القول بأن المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية من خلال تمثيلها في المجالس المحلية والوطنية تشهد تحسنا نوعيا وكبيرا وهذا راجع لعدة عوامل داخلية وخارجية ، حيث حاول النظام السياسي الجزائري تعزيز فرص تواجد المرأة في المراكز السياسية بقوة في هذه المجالس.

الفصل الثالث

دوافع ممارسة المرأة للعمل السياسي

تمهيد

المبحث الأول: الدوافع السياسية لممارسة المرأة للعمل السياسي

المبحث الثاني: الدوافع الثقافية و الاجتماعية لممارسة المرأة للعمل السياسي

المبحث الثالث: مستقبل مشاركة المرأة في ظل العقبات الاجتماعية و الثقافية

خلاصة الفصل

تمهيد:

ما نقصده بدوافع ممارسة المرأة للعمل السياسي هي كل المحفزات على المشاركة السياسية سواء على المستوى النفسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي. فلكل فعل يقوم به الإنسان هدف يريد عن طريقه إتحاد فعل يتناسب مع الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، أي فعل سياسي لا بد له من دافع معين وحافز على القيام به ، ويبرز هذا الدافع عادة من واقع المحيط أو البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها متخذ الفعل، والفعل السياسي يعتبر واحدا من تلك الأفعال المتاحة والمتبينة التي قد يقوم الفرد بما داخل نطاق المجتمع.

يعود التقدم المسجل في مجال المشاركة السياسية للمرأة إلى الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية ، وإلى جهود المنظمات الدولية الحقوقية وكذلك إلى الفاعلين في المجتمع المدني وخاصة الحركات النسوية ، وتوجد عدة فرص لتسهيل وصول المرأة إلى المجال السياسي وتعزيز انخراطها فيه. وعلى اثر الدراسة التي تطرقنا إليها وعلى أساس المقابلة مع عينة من المرشحات في الانتخابات المحلية لولاية ورقلة 29 نوفمبر 2012، وذلك لمعرفة الدوافع التي دفعت بمن إلى الانتماء إلى هذه المجالس.

وقبل التطرق إلى الدوافع التي تدفع بالمرأة إلى المشاركة في العملية السياسية نتطرق إلى نتائج مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية الأخيرة .

✓ محليات 29 نوفمبر 2012 لولاية ورقلة :

- قدر عدد المسجلين في ولاية ورقلة ككل قدر 287465 بحيث قدرت عدد النساء من إجمالي المسجلين منه ب: 126002 امرأة

-وقدرت نتائج هذه الانتخابات بفوز 39% أي ما يعادل 12 امرأة في المجالس الشعبية الولاية أما بالنسبة للمجالس الشعبية البلدية فقدرت ب33 امرأة¹ ووزعت الأتي:

¹ مديرية التقنيين والشؤون العامة ، إحصائيات الانتخابات المحلية 29 نوفمبر 2012 لولاية ورقلة ، يوم 9/5/2013.

الفصل الثالث: دوافع ممارسة المرأة للعمل السياسي

عدد البلديات	تمثيل المرأة
5	4 لكل بلدية
8	5
5	6
2	8
1	10

المصدر: نرجع إلى مديريةية التقنيين والشؤون العامة، مرجع سابق .

إن القراءة الأولى التي تظهر من هذه النتائج هو ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في العملية الانتخابية كعضوة في المجالس المنتخبة، وعليه سنحاول البحث في دوافع مشاركتها خاصة بعد تعديل القوانين المتعلقة بمشاركة المرأة.

وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى دوافع ممارسة المرأة للعمل السياسية وقسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول الدوافع السياسية لممارسة العمل السياسي ، الفصل الثاني الدوافع الثقافية والاجتماعية لممارسة العمل السياسي ومن ثم نتطرق في المبحث الثالث إلى مستقبل مشاركة المرأة في ظل العقبات الاجتماعية والثقافية ،

وفي الأخير خلاصة الفصل.

المبحث الأول: الدوافع السياسية لممارسة المرأة للعمل السياسي

تعتبر المشاركة السياسية إحدى العمليات السياسية ولها العديد من الدوافع السياسية التي تزيد من إهتمام المواطن بها ومن بين هذه العوامل السياسية التي دفعت بالمرأة إلى المشاركة نذكر مايلي:

وقد تباينت هذه الظروف على حسب التوجه السياسي للمرأة وتكونها، وهي كالآتي :

✓ -التعددية السياسية التي فتحت الباب على مصراعيه لكل فئات المجتمع للمشاركة في النشاط العام ومن بين هؤلاء فئة النساء التي رأت في التوجهات السياسية الجديدة أنها متناسبة مع أفكارها وقناعاتها.¹

✓ الشعور بوجوب إلزامية المشاركة من كل مواطن اتجاه مجتمعه بفعالية وحب العمل العام والرغبة في مشاركة الآخرين وتحسين مستويات الخدمة فيه والرغبة في لعب دور محوري ومؤثر في الأنشطة المختلفة بالشكل الذي يؤثر على حاضر أفرادهم ومستقبلهم، ويشعرهم بأهمية دورهم وانعكاسه على مسيرة التنمية لديهم، وكذلك الرغبة في تقوية الروابط بين مختلف فئات المجتمع وجماعاته بغية تحقيق نوع من التكامل والتفاعل بين هذه الفئات.²

✓ - كما يعتبر من أهم الدوافع مدى الأعباء الملقاة على كاهل الحكومة للوصول إلى الأهداف المطلوب تحقيقها ومدى الرضا عن السياسات العامة للحكومة، وعوامل التنشئة الاجتماعية والسياسية والثقافية السياسية والإدراك الواعي التي تكسب المواطن دافعية نحو المشاركة السياسية وكذلك وجود الضمانات القانونية والدستورية التي تضمن وتشجع المواطن على المشاركة السياسية³

-وتتمثل الفرصة الأبرز في اعتماد نظام الحصص حسب النوع الاجتماعي في المجال السياسي، فقد أقرت الجزائر بصيغ مختلف الإجراءات الإيجابية التي تهدف إلى تحسين مشاركة المرأة في الحياة السياسية حيث في جوان 2009، عرض على البرلمان مشروع قانون يقترح اعتماد نسبة 30% للمرأة كنظام حصص في الهيئات المنتخبة في الجزائر⁴

¹ سامية بادي، مرجع سابق، ص31.

² سمير بارة، أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه (دراسة ميدانية لطلبة كلية الحقوق بجامعة مولود معمري، تيزي وزو). جامعة الجزائر - بن يوسف بن خدة، سبتمبر 2007، ص39.

³ سمير بارة، مرجع سابق، ص40.

⁴ معهد الامم المتحدة الدولي للبحث والتدريب لترقية (انسترو) ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)، الفرص والعقبات لمشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر والمغرب وتونس. أفريل 2010، ص4. على الموقع <http://www.connections group.org>

-مشروع القانون الأساسي حول المشاركة السياسية في آذار/مارس 2009 ، قررت وزارة العدل إنشاء هيئة لإعداد قانون أساسي يهدف إلى زيادة عدد النساء في المجالس المنتخبة. ويأتي مشروع القانون الأساسي هذا لتطبيق المادة 31 مكرر التي تمت إضافتها إلى الدستور في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 لصالح المشاركة السياسية للنساء.¹

لقد جاء القانون العضوي رقم 03-12 ليؤكد على التمكين السياسي للمرأة حيث نص في مادته الأولى على توسيع التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة ، وألزم في مادته الثانية الأحزاب السياسية على احترام النسبة المحددة في القانون عند تقديم قائمة المرشحات، سواء كانت حرة أو لحزب أو لتكتل حزبي.

وتم تحديد النسب بالنسبة للمجالس الشعبية الولائية على ما يلي :

- 30 % عندما يكون عدد المقاعد 35 و39 و43 و47 مقعدا.

- 35% عندما يكون عدد المقاعد 51 إلى 55 مقعدا.

أما المجالس الشعبية البلدية فقد تم تحديد النسب كما يلي :

- 30% المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر والبلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف (20.000) نسمة.

و توزع المقاعد بين القوائم حسب عدد الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة ، وتخصص النسب المحددة ، وجوبا للمرشحات حسب ترتيب أسمائهن في القوائم الفائزة ، حسب المادة الثالثة من القانون 03 - 12 .

أما المادة الرابعة فنصت على أن يبين التصريح بالترشح المنصوص عليه في القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات ، جنس المترشح.²

✓ -تدعيم مشاركة المرأة في القيادة والقرار، وتحديدًا إذا تمت ضمن محددات قانونية ودستورية وضمن

سياسات مقررّة، يعني الانسجام والتوافق مع المواثيق الدولية، وشرعية حقوق الإنسان التي أقرت

للمرأة

1-برنامج ممول من قبل الاتحاد لأروبي، تقرير حول تحليل الوضع الوطني للحقوق الإنسانية للمرأة على أساس النوع الاجتماعي¹ الجزائر. يوليو 2010، ص22.

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون عضوي رقم 03- 12، المتضمن كفاءات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، الجريدة الرسمية، العدد الأول، الصادر بتاريخ 2012/01/12، ص 46 .

حقوقها الكاملة في بناء شخصيتها والتعبير عن إرادتها، والانخراط في المجتمع والنظام السياسي دون تمييز.

وعليه فقد أقرت حقوق الإنسان للمرأة حقها

إن المساواة بين الجنسين وحماية المرأة من أي شكل من أشكال التمييز مبادئ مكرسة دستوريا، بموجب المادتين 28 و30 حيث تتمتع المرأة الجزائرية بحقوقها الكاملة كمواطنة ومصادقة الجزائر على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة يتم عن إرادتها المصادقة في تكريس تلك الحقوق.

ولتجسيد هذه المبادئ أيضا، تمت المصادقة على مرسوم رئاسي يتضمن التصديق على المعاهدة المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة التي صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة بمقتضى قرارها رقم 640(7) المؤرخة في 20 ديسمبر 1952، كما يتم حاليا إعادة النظر في مدى وجاهة التخفيضات التي عبرت عنها الجزائر، عند المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تمهيدا لرفعها وقدمت الجزائر تقريرها الأول عن تنفيذ الاتفاقية في جانفي 1999، ثم تقريرها الثاني في جانفي 2005.

-متابعة حملات التحسس والتنشئة السياسية حول ضرورة إشراك المرأة في مراكز اتخاذ القرار¹

✓ إثبات قدرة المرأة على العمل إلى جانب الرجل فالمرأة أثبتت نفسها في جميع المجالات كالمجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

✓ -تحسين صورة الدولة وتجربتها الديمقراطية من خلال تمكين المرأة من التمثيل في البرلمان .

✓ -الدفاع عن حقوق المرأة السياسية .

✓ -تمثيل المرأة في المجالس التنفيذية وذلك من أجل إثبات وجودها في المجتمع السياسي .

✓ -من أجل العطفة مدفوعة الأجر بالنسبة للعاملات في القطاع العام .

✓ -من أجل رفع نسبة المرأة في الأحزاب لأنه كان مرتبط بنسبة معينة في هذه الانتخابات وعدم توفر

هذه النسبة كان يمنع الحزب من المشاركة فيها²

¹-فاطمة الزهراء ساي، تمثيل النساء في البرلمان الجزائري، مجلة الفكر البرلماني، العدد 22، الجزائر، مارس، ص145.

²-مقابلة مع عينة من المترشحات في الانتخابات المحلية في ولاية ورقلة لانتخابات 29 نوفمبر 2012.

المبحث الثاني: الدوافع الثقافية والاجتماعية لممارسة المرأة للعمل السياسي:

إن المرأة تشكل نصف المجتمع، وكونها كذلك يعني حكماً أن من حقها أن تقرر فيما يخصها من قضايا وسياسات باعتبارها عضواً اجتماعياً رئيسياً له دور اجتماعي وتربوي وإنساني محوري على عموم المجتمع وبالتالي من بين الدوافع الثقافية والاجتماعية نذكر مايلي¹:

✓ - تعزيز مشاركتها وتفعيلها سينعكس إيجابياً على المجتمع وقدرته على الوصول إلى التمكين الذاتي، وعلى السيطرة على مقدراته و إدارة شؤونه بطريقة أكثر ناجعة- إن تطور مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار وتدعيم وجودها التمثيلي في الهيئات المجتمعية والسياسية العليا، سيسكلان حافزين لجمهور النساء نحو تنمية الأمر الذي يعني إحداث نقلة في وعي المرأة لذاتها، واكتسابها القدرة على التمييز بين انتماء طوعي مدني يرقى بوعيتها ودورها، وانتماء إرثي يشكل في الغالب الأعم كبح وإعاقة لها منطلقاً من المنظور القيمي الثقافي المحافظ.

✓ - إن إتاحة الفرصة أمام المرأة للمشاركة السياسية القاعدية، ونجاحها في الوصول إلى المؤسسات التمثيلية، يعينان تأكيد جدارتها في التحدي الذي تتعرض له في الميدان السياسي، وسقوط ذرائع المشككين في كفاءتها وقدرتها على تحمل المسؤولية والأعباء العامة بالكفاءة ذاتها التي يتحملها الرجل، وإذا أريد للمجتمع، أن يخوض معركة تنمية الموارد البشرية في الوقت الذي لا يملك فيه الكثير من المورد والإمكانات، فليس أهم من تفعيل النصف المعطل ليلعب دوره الصحيح في الإنتاج، وفي التنمية، وفي وضع السياسات وتنفيذها لا شك أن مشاركة المرأة، وتحديدًا في المجالس المنتخبة، تبقىها على التماس مباشر مع القاعدة الجماهيرية، ويبدو أنها الأهم في سياسة كسر النمط الذي يصف الأدوار الاجتماعية تبعاً للأدوار البيولوجية للرجال والنساء، حيث سيجد المواطن نفسه أمام مراجعة عضوات المجالس البلدية والمحلية اللواتي ستؤدين المهام ذاتها، ويملكن الصلاحيات ذاتها المسندة للأعضاء من الرجال.

✓ إن مشاركة المرأة في صنع القرار بالقدر الذي تعني تمثيلاً شمولياً على مستوى المجتمع ككل، تعكس بالقدر ذاته قدرة المرأة على تمثيل القطاع النسوي، بشكل أكثر وضوحاً وخصوصية، تساعد في إدماج

¹-ريما كنانة نزال، المرأة والانتخابات المحلية. للمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار والديمقراطية "مفتاح"، القدس د ت ن، ص10

قضايا النوع الاجتماعي(الجندر) في السياسات العامة للسلطة، وتؤدي دورا بالغ الأهمية في عملية النهوض بالمرأة بشكل عام، فمشاركة المرأة في القيادة لا تعد مطلبا من مطالب العدالة والديمقراطية فحسب، وإنما يمكن اعتبارها شرطا ضروريا لمراعاة مصالح المرأة بإدخال منظورها النسوي في جميع مستويات صنع القرار عدا أنها تؤدي إلى توازن يعكس بشكل أدق تكوين المجتمع.¹

✓ -أصبحت البحوث التي تتناول مسألة النوع الاجتماعي كثيرة ومتنوعة كما أنها تتضمن معلومات هامة تساعد على معرفة أفضل لظروف المرأة بصفة عامة، ولمشاركتها في عملية صنع القرار بالخصوص، فتنقل المعلومات يعد عنصرا أساسيا لتحسين وضعية المرأة، باعتبار أن ذلك يمكن من الوعي بالمشاكل والعقبات الحقيقية.

✓ -الدور المتزايد لوسائل الإعلام بنشاط المرأة السياسي وتعزيز قدرات المرأة على التعامل مع وسائل الإعلام.

بحيث تلعب وسائل الإعلام دورا هاما في عملية مساهمة المرأة في الحياة السياسية في اتخاذ القرار، من خلال تغيير المواقف والتصرفات إزاء وضع المرأة في المجال السياسي بواسطة الصور التي تنقلها وتبرزها للعموم ، وقد أصبحت دورات التدريب والتحسيس التي تنظم تركز على هذه المسألة المحورية، وتهدف هذه الدورات إلى تعزيز قدرات المرأة المنتخبة أو المرشحة على التعامل مع وسائل الإعلام، بجعلها قادرة على تنظيم مؤتمرات صحفية وعلى مخاطبة الجمهور، كما تستهدف وسائل الإعلام تحسين صورة المرأة السياسية.

✓ -استعمال التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال من طرف النساء بحيث هناك اتجاه لدى المرأة السياسية بإقبال أكثر على التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال التي لا يمكن من تجاوز العقبات المتصلة باستعمال وسائل الإعلام التقليدية، وتتيح للمرأة فرصة البروز بصفة مباشرة، ومن جهة أخرى، فإن التكنولوجيا الحديثة للإعلام مفيدة للمرأة التي تنشط في المجال السياسي ، لأنها تضيق الفجوة الرقمية بين الرجال والنساء ، من ناحية وبين النساء الناشطات على المستوى المركزي وعلى المستوى المحلي.²

✓ -إشراك النساء في النقاشات المتعلقة بالمواضيع السياسية والاجتماعية والثقافية.

✓ -وضع السياسات والبرامج العلمية التي تساعد على زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل الإعلامي.

¹ -ريما كنانة، مرجع سابق، ص11.

² -معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب لترقية المرأة (نسترو) ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث(كوتر)، مرجع سابق، ص6 .

الفصل الثالث: دوافع ممارسة المرأة للعمل السياسي

- ✓ -تسهيل نفاذ النساء في المدن والأرياف لمجتمع المعلومات.¹
- ✓ كما انه هناك دوافع تتمثل في كون الفرد دائما يتطلع للمشاركة في صنع السياسات واتخاذ القرارات التي تقررها الحكومة لمعالجة المشكلات المجتمعية هذا من ناحية وسعية، وكذلك إلى تحقيق مكانة متميزة في المجتمع واكتساب الشهرة ، وتحقيق مصالح شخصية كالسيطرة والتمتع بالنفوذ والهيمنة من ناحية أخرى.²
- ✓ اعتبار المرأة العمود الفقري في المجتمع
- ✓ الحالة المزرية التي وصلت إليها البلاد
- ✓ ترك بصمة للمرأة في المجتمع من خلال فرض وجودها
- ✓ من أجل فرض المرأة في المجتمع³

¹ - حصيدة التقدم /موقع وسائط الاعلام،تعاون برلماني عابر للقارات. العدد 42،مارس-أفريل 2010 الجزائر.ص48.

² -سمير بارة،مرجع سابق،40.

³ -مقابلة مع مترشحات في الانتخابات المحلية 2012/11/29 في ولاية ورقلة.

المبحث الثالث: مستقبل مشاركة المرأة في الجزائر في ظل العقبات الاجتماعية والثقافية

إن مشاركة المرأة إلى غاية الآن كان هدفه هو المشاركة السياسية وهذا ما يفسر ولو نسبيا محدودية فعاليتها في الأجهزة المنتخبة ولهذا كان التواجد السياسي للمرأة هو في الغالب صوري غير فعال يجعل من المشاركة السياسية للمرأة هي الغاية النهائية .

بحيث تواجه المرأة في تمثيل النساء عقبات كبيرة تتمثل في الحقيقة في قلة وضوحها وعدم رؤيتها، لأن وراء كل ما هو بديهي توجد أسباب مختلفة ومتشابكة فالواقع أكثر تعقيدا وتغيرا، فالعقبات أو مجموع العقبات متفاوتة في المكان والزمان، و بالتالي فهي نخيل للعلاقات الاجتماعية للجنسين، وهذا يعود إلى العديد من المعوقات التي مازالت تقف في وجه مشاركة المرأة ومن أهم تلك المعوقات نذكر مايلي:

➤ -انتشار الأمية الثقافية والقانون إلى جانب الأمية الأبجدية التي تحول دون النساء ومعرفة حقوقهم وكيفية الحصول عليها .

-استلاب النساء للفكر الذكوري والقيم السائدة والذي يجعلها تقبل بكثير من المواقف المححفة بحقها على أساس كونها حقا ذكورا يجب احترامه ومنها قبول منعها عن النشاط الاجتماعي العام ومنه النشاط السياسي .
_ضعف ثقة المرأة بنفسها لعدم تمكنها من امتلاك المعرفة والقوة والقدرة الكافية للدخول في اللعبة السياسية .

-ضعف الوزن النوعي للمشاركة السياسية في كافة المجالات الاجتماعية وأبرز ما أضعف مشاركتهم في علاقات الإنتاج المادية والتي تضمن جزءا من متطلبات القوة الضرورية لفعل اجتماعي أوسع.

-ضعف الحركة النسائية وافتقارها إلى إيديولوجية نسوية واضحة قادرة على إعادة صياغة آليات العمل وأولوياتها على ضوء الحاجات الحقيقية للنساء المقهورات في كل المواقع.

-كثرة الأعباء عند المرأة الناتجة عن تعدد الأدوار وعدم الاعتراف الاجتماعي بتعددية أدوار المرأة، أي عدم وجود مؤسسات مساعدة كافية واقتصادية غير مكلفة تساعد على تفرغ المرأة لاهتمامات أخرى من بينها الشأن السياسي.¹

-عدم الإلمام بالحقوق المدنية للمرأة التي تبدأ بإستخراج البطاقة الشخصية، وهي الدليل الأساسي لإثبات وتحقيق المواطنة الصالحة وتفعيل المشاركة

-التأثيرات السلبية للقيم والعادات المتراكمة التي أدت إلى عدم حصول المرأة على وضعها الذي تستحقه وقد تتأثر المرأة نفسها سلبا بهذه القيم والعادات.

1-جادي سامية، مرجع سابق، ص49.

-النظرة السائدة للمرأة في المدن والقرى الصحراوية التي تجعلها أقل قدرا من الرجل في الحصول على حقها وحجم العبء الملقى على عاتق المرأة.¹

-ارتفاع نسبة الأمية القانونية ، والمقصود بها جهل المرأة بالقوانين والمواد الدستورية الذي يكفل حقها بالترشح في الأحزاب وكذا أي ممارسة سياسية أخرى شأنها شأن الرجل في ذلك .

- تعدد المدارس الفقهية واختلاف تفاسيرها، فإختلاف الفتاوى وتعددتها أغلبها تصب في عدم خروج المرأة إلى العمل بغير سبب ناهيك عن مشاركتها مع الرجل جنبا إلى جنب في الخضم السياسي باستثناء بعض الآراء الفردية التي تجوز ذلك وهذا ما جعل المرأة مرتبكة عن هذا المجال بنظرة الشارع والشروع إلى هذا الأمر.²

- بالرغم مما صدر أو نصت عليه المواثيق الدولية في مجال التمييز ضد المرأة إلا أن مازلنا نلاحظ بعض أشكال التمييز وهو التمييز ضد المرأة وانتهاك حقوقها والاعتداء على كيانها المعنوي والجسدي والجنسي ، ونؤكد على أن العنف يبدأ داخل الأسرة ويمتد إلى المجتمع كالشارع والمدرسة ومؤسسات الدولة ومراكز العمل، ويرتبط بالمرور الثقافي الذي يقوم على مبدأ الإخضاع والسيطرة، وغياب الحريات العامة الديمقراطية، فالعنف يؤثر على المشاركة السياسية بإنشائه لعلاقة غير متوازنة وتابعة بين المرأة والرجل.³

✓ ضعف الثقافة والوعي السياسي لدى المثقفات لغياب التوعية السياسية التي تحثهن على المشاركة السياسية.

✓ ضعف التنظيم النسوي وعدم القدرة على بلورة سياسيات انتخابية.

✓ عدم قدرتهن على طرح برامج سياسية مخالفة لتلك المطروحة من طرف الرجل والخاصة باهتمامات النساء بشكل خاص والمجموعة الانتخابية بشكل عام ومن ثمة عدم طرحها البدائل المقدمة من طرف الرجال .

✓ عدم قدرتهن على استقطاب التصويت النسوي.⁴

¹-إيمان ببيرس، مرجع سابق، ص11.

²-سمير النصاري، معوقات المشاركة السياسية للمرأة في الإسلام. صنعاء، 2004، ص 124.

³- الطيب البكوش، المشاركة السياسية للمرأة العربية: تحديات أمام التكريس الفعلي للمواطنة. تونس: منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2004، ص 295.

⁴-الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة الجزائر، تقرير حول المرأة الجزائر "واقع وأفاق"، الجزائر، (دت ن)، ص23.

➤ الحلول المرجوة والمقترحة:

إن الدولة الجزائرية وفرت كل السبل والوسائل القانونية لدعم حقوق المرأة في مشاركتها السياسية ، سواء كانت منتخبة أو ناخبة فمختلف الدساتير الجزائرية أقرت بتلك الحقوق وكرست ذلك بموجب مختلف القوانين الانتخابية وذلك تجسيد لإلتزامها الدولية إذا لتحقيق مشاركة فعلية وفعالة للمرأة في الحياة السياسية المحلية، يستوجب انتهاج سبل معينة، الغرض منها بعث ديناميكية تمكن المرأة الارتفاع بحقوقها السياسية على المستوى المحلي، ولأجل ذلك يجب التركيز على الحلول التالية :

1-تهيئة مناخ انتخابي يساعد على مشاركة المرأة

أ)سن عقوبة ردعية ،أو تفعل القوانين الموجودة الخاصة بالتعرض لسمعة أو شخص المرشحة.
ب)تحديد طريقة واضحة ومحددة للحصول على التمويل ،عن طريق التبرعات التي توضع في حساب خاص بالانتخابات لكل مرشح.

2- وضع إطار تشريعي للتمييز الايجابي لصالح المرأة :

أ) نظام إلزامي (نظام الكوتا)الذي يسهل للمرأة الوصول إلى مناصب عليا ومن خلالها تدفع عن حقها داخل المجالس النيابية وتكافح من أجل تمثيل مجتمعتها وتعمل على تحقيق مصالحهم.

3-تغيير الثقافة السائدة، وذلك عن طريق تضافر كافة الجهود المعنية، الجمعيات المحلية ، الإعلام ، العمل على هذا بدأ بالمرأة نفسها ،إعادة تفعل اتفاقيات وبرامج معدة لذلك

-العمل على تمكين المرأة ، اقتصاديا وقانونيا واجتماعيا ، المساهمة في دعم وتشجيع المبادرات الإعلامية الخاصة التي تعمل لصالح المرأة وتعزيز حقوقها في وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة وكافة أشكال الاتصال.

4-سن القوانين مناصفة للمرأة: فيجب النظر إلى الإطار القانوني للقوانين المدنية التي تخص المرأة.

5- تثقيف المرأة سياسيا

-تنسيق جهود الجمعيات المحلية مع المؤسسات الرسمية للقضاء على الأمية بين النساء.

-محو الأمية القانونية للمرأة من خلال التبرعية المستمرة عقد الندوات والمؤتمرات.¹

بالإضافة إلى :

-توعية المرأة بتمكينها من ثقافة سياسية

-جعل الإدارة السياسية العامة منصبة على ترقية المرأة بتمكينها من الصعود بأعداد مقنعة إلى مراكز

صنع القرار

-تعريف المرأة بدورها الحقيقي في المجتمع.

¹إيمان بيبيرس، مرجع سابق،ص19.

-تشجيع المرأة وتمكينها من التمتع بحقوقها السياسية ، وبأن حقها في الاقتراع في إطار الاستقلالية وحسب قناعتها الشخصية .

-تحسيس المرأة بضرورة الاشتراك في كل الاستحقاقات.

-نظام إلزامي (نظام الكوتا)إذ يمكن تحديد نسبة من الحصص تخصيص للنساء بموجب قانون الانتخابات تضمن مشاركة المرأة في الحياة السياسية المحلية، بالإضافة إلى تحديد نسبة حصص الدوائر الانتخابية الواحدة.

النظرة المستقبلية

إن الدراسة الموضوعية لواقع المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، شكل أهمية قصوى، حيث أصبح إشراك المرأة في النشاط السياسي، أمراً مفروضاً على المستوى العالمي والعربي والمحلي. وقد اهتمت كل المنظمات النسائية العالمية والعربية والمحلية بمشاركة المرأة السياسية وإشراكها في عملية صنع القرار السياسي واتخاذها. وقد اهتمت بهذا الموضوع كل وسائل الإعلام العالمية، العربية والمحلية، وتعالى الأصوات على المستوى الرسمي وغير الرسمي، منادية بضممان حقوق المرأة السياسية، ومنها حقها في الترشيح لمناصب القيادة والريادة وصنع القرار¹

يبقى نظام النسب الوسيلة الوحيدة لتعويض عدم المساواة السياسية الموجودة بين الرجل والمرأة فهو تدير مؤقت يسمح بتمثل المرأة في البرلمان وفي المراكز الإدارية وفي الأحزاب السياسية؛ إذ يتم بامتياز نظام التمثيل الديمقراطي لقد برهن هذا النظام عن فعاليته في عدة بلدان كما هو الحال في " بوركينا فاسو " "تزانيا" وإفريقيا الجنوبية حيث أدخل المؤتمر الوطني الإفريقي في هيكلته نسبة 30% بفضل اعتماد نظام النسب من قبل الحزب الحائز على الأغلبية، زاد عدد النساء في المجال السياسي حتى بلغ 30% في البرلمان ولكن اعتماد نظام النسب في الجزائر لا يمثل وحده الحل الوحيد فيجب أيضاً تحديد وسائل تطبيقه. للوصول الى الغاية المطلوبة على الأحزاب السياسية أن تعتمد إلى توظيف نساء مؤهلات وأن يكون عددهن مهماً دون الاكتفاء بعدد قليل يستعمل " كحجة."

من الشروط الأساسية لإنجاح التشكيلات السياسية هو مشاركة الحكومات من خلال إدخال إستراتيجية حقيقية في التشريع لتمثيل المساوي في المؤسسات السياسية. لتحقيق هذا الهدف يجب اعتماد قانون مع برنامج تطبيقه وبحته في البرلمان يتضمن تحديد الأهداف الوطنية والنتائج المتوقعة على المدى القصير وعلى

1-سعود شنان، مستقبل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية. (ورقة عمل مقدمة) أعمال المؤتمر العلمي جامعة القاهرة بالتعاون مع الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية خلال الفترة الممتدة من 7 إلى 8 نوفمبر 2000 .

2-سهام بن رحو، مرجع سابق، ص 164.

المدى الطويل البرلمان الميزانية المخصصة لوضع هذه الإستراتيجية و يقيم مراحل التطبيق وفعالية الإستراتيجية في مختلف الاستحقاقات¹

على الرغم من الاعتراف باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتأصيل حقوقها، إلا أن الممارسات تؤكد أن هناك إشكالا من التمييز عكست نفسها في شكل واضح على الأداء السياسي والمشاركة الاجتماعية للمرأة، لذلك فإن أكثر الآليات التي كرس وعي المرأة بوضعها العام والسياسي هي المناهج الدراسية ولذلك فإننا بحاجة ماسة لتوعية شاملة وتصحيح للمفاهيم وتنمية للقيم الجديدة التي تضمن للمرأة حركة واسعة في المجتمع ومساهمة جدية في صناعة القرار الاستراتيجي².

"المرأة ليست قاصرا وليست قليلة الخبرة ويجب ان تخرج للعمل وللعلم وللسياسة وللقانون فهي مواطنة كاملة الاهلية ولفظة المرأة مشتقة في العربية من فعل مرأ أي المروءة وتعني كمال الانسانية واذا كانت المرأة مظلومة ومقهورة ومحرومة من حقوقها لا تستطيع أن تربي الأبطال والمدرسين والقضاة وحماة الحقوق ولا ننسى ان المرأة ليست مخلوق شيطاني بل هي الأم والأخت والصديقة والحبيبة والزوجة والرفيقة والعشيقة والتي نقبل بها وبناءا على ذلك لا يوجد ما يمنع من أن تشاركنا القرار السياسي وتصيغ قوانيننا وقراراتنا."

² مسعود بن شنان، مرجع سابق.

خلاصة الفصل

نخلص من خلال دراستنا لهذا الفصل أن ممارسة المرأة للعمل السياسي قسمت دوافعها إلى دوافع سياسية ودوافع ثقافية واجتماعية، وهذه الدوافع تستطيع أن تعلق بالمرأة في العمل السياسي . ولكن رغم الدوافع التي دفعت المرأة للعمل السياسي فقد كانت هناك عقبات تقف أمام المرأة لممارسة العمل السياسي وعلى أثر هذه العقبات اقترحنا بعض الحلول من أجل التقليل منها ، كما وضعنا نظرة مستقبلية للمرأة في ممارستها للعمل السياسي .

توصيات:

ومن أهم التوصيات التي نقترحها :

- ✓ ضرورة وضع برامج تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع الجزائري فتكن بذلك أسس هذه البرامج مقبولة من قبل النساء على مستوى القيم والمصالح التي تنسجم مع قناعتهم.
- ✓ التأكيد على الإرادة السياسية في الفتح الأفق وتذليل العقبات أمام مشاركة المرأة السياسية.
- ✓ -التأكيد على أهمية دور الآليات الوطنية المؤسساتية في زيادة مشاركة المرأة السياسية وتحسين أدائها .
- ✓ -الإشارة إلى أهمية التنظيمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني في رفع الوعي السياسي وبناء قدرات المرأة.
- ✓ التمسك بالخيار الديمقراطي باعتباره الإطار الأكثر ملائمة لضمان مشاركة المرأة في السياسية .¹
- ✓ دعم مشاركة المرأة في السياسية عن طريق مشاركتها في الأحزاب والتنظيمات الجموعية.
- ✓ تشجيع الرجال والنساء على التصويت على النساء ودعم القيادات النسائية الصاعدة.
- ✓ الضروري أن تكون المرأة ضمن الحراك السياسي للدولة لأن المرأة تعتبر نصف المجتمع.
- ✓ ضرورة مشاركة المرأة في الحياة السياسية لأنه ليس الرجل وحده يمكنه المشاركة فالمرأة هي نصف المجتمع.
- ✓ يجب أن تتمكن النساء من تنظيم أنفسهن مع غيرهن من النساء من أجل تحقيق أهداف مشتركة
- ✓ يجب إشراك المرأة في جميع عمليات إقرار السياسيات وصنع القرار في جميع جوانب الحياة السياسية الاقتصادية والثقافية بصفتها صانعة قرار ومشاركة ومستفيدة ومواطنة²
- ✓ الالتزام الفعلي والتطبيقي لمبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون وقواعد الحكم الرشيد بما يؤدي إلى احترام فعلي لحق المرأة في المشاركة السياسية من التأثير الفعلي في إدارة الشأن العام .
- ✓ توجيه الخطاب الإعلامي للتأثير في الرأي العام وصانعي القرار بما يعزز دور المرأة كمواطنة ويساهم في زيادة مشاركتها السياسية وإنجازاتها ويقدم صورة إيجابية غير نمطية عن دورها في الحياة العامة .

¹فاطمة الزهراء ساي، مرجع سابق، ص147.

²-لطيفة بن عاشور، زهراء بن فردية، مرجع سابق، ص78.

- ✓ تأكيد الحاجة إلى زيادة نسبة التمثيل العددي وفي نفس الوقت الحاجة إلى تحسين وتطوير الأداء السياسي.
- ✓ ضرورة تبني مبدأ التدرج في تقلد المسؤوليات السياسية من المستوى المحلي و الجمعي والنقابي والحزبي إلى المواقع القيادية والمجالس الوطنية.¹
- ✓ توفير المناخ الملائم لدعم قيم المساواة وتأكيد روح المواطنة لتحقيق المشاركة الفعلية للمرأة في الحياة السياسية بمنأى كل تمييز .
- ✓ تبني سياسات وبرامج وآليات من شأنها أن تعزز تمثيل المرأة في المجالس البرلمانية والمحلية تحقيقاً لمفهوم الديمقراطية.
- ✓ تنمية قدرات المرأة العربية في ميدان العمل السياسي عن طريق برامج التثقيف الفكري والتدريب السياسي والنوعية ضمن برامج الأحزاب.
- ✓ تأمين حقوق المرأة العربية في الهياكل وآليات السلطة وموقع صنع القرار على مختلف المستويات.²
- ✓ إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال القانون والوسائل المناسبة الأخرى.
- ✓ فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل وضمان الحماية الفعالة للمرأة عن طريق المحاكم الوطنية ذات الإختصاص والمؤسسات العامة الأخرى، من أي عمل تمييزي.
- ✓ الإمتناع عن الاضطلاع بأي عمل أو ممارسة تمييزية ضد المرأة وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام.
- ✓ اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة.
- ✓ توعية النساء بضرورة التمتع بحقوق المواطنة وتدعيم اهتمامهن بالشأن واكتساح الفضاءات العمومية لتحقيق الاندماج الاجتماعي والقيام بدور فعال في المجال السياسي وداخل المجتمع بصفة عامة³

¹ فاطمة الزهراء ساي، مرجع سابق، ص175.

² -أسمي خضر ،مشاركة المرأة السياسية في الأردن،المشاركة السياسية للمرأة العربية (تحديات أمام التكريس الفعلي للمواطنة)دراسات ميدانية في أحد عشر بلدا عربيا .تونس،2004،ص41.

³ - حفيدة شقير،دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات .المعهد العربي لحقوق الإنسان،تونس،2004،ص20.

الخاتمة

إن ما يمكن إستخلاصه من دراسة المشاركة السياسية للمرأة بصفة عامة، وقضية المرأة في مواقع صنع القرار السياسي والمجالس المنتخبة واحدة من أهم القضايا التي تثير الجدل وتحظى بالاهتمام سواء على المستوى الدولي أو الوطني، وهذا الاهتمام أفرز ظهور وإقرار العديد من المنظمات والعهود والمواثيق الدولية الهامة التي لها صلة مباشرة بحقوق المرأة، مما ساهم في إحداث حركية لتسريع وتيرة التحولات المرتبطة بأوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وذلك في العديد من الدول، من بينها الجزائر التي استقطبت وتصدرت فيها قضية المرأة اهتمام مختلف الفاعلين السياسيين: الحكومة، البرلمان، المجالس المحلية .

إن أهمية المشاركة السياسية للمرأة في المستويات لعملية القرار، بإتاحتها المجال أمام النساء بأن تشارك بشكل فعال في وضع الخطط والبرامج والسياسات والمشاركة في تنفيذها والإشراف عليها وتوجيهها وتقييمها، مما يعود بالفائدة ليس على النساء فقط وإنما على المجتمع بشكل عام، إن شكل وقيمتها وأثرها ترتبط ارتباطا وثيقا بشكل وطبيعة الآليات الديمقراطية السائدة في المجتمع، مما يؤدي إلى تمركز القوة بيد فئة دون الأخرى.

وإن تأمين وصول المرأة إلى عضوية المجالس المحلية لا يؤمن نجاحها في التجربة وقد تقاطعت النجاحات على تعقيدات العمل اليومي للهيئات المنتخبة سواء بسبب نقص الأموال والموازنات والمشاريع أو بسبب تشكيلة المجالس المنتخبة، حيث تفتقد بعض الهيئات للانسجام الداخلي والتوحد بين أعضائها، أو لعدم توافر القدرة والكفاءة المهنية الضرورية للشروع في إدارة فعالة وعصرية لتلك المجالس، وهذا كله يعتبر عقبات في وجه تفعيل المرأة في المشاركة السياسية في المجالس المحلية.

وإن المعطيات والإحصائيات التي تم حصرها وتوثيقها، سواء في مستوى تسجيل المرشحات، وتمايز مواقع عن أخرى في نتائج النساء وبما يفوق الحصة المخصصة لها وأسبابها، أو فيما يتعلق بالقانون الجديد (الكوتا) وأثره على مشاركة المرأة .

ومن خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية :

-أولا أن التعليم و الوعي السياسي له دور ملموس في دفع المرأة إلى المشاركة السياسية

وأن القوانين التي زادت من حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المحلية أدى إلى تقلدها مناصب قرارية أكثر .

البحث في الخطاب الديني والإعلامي الموجه للمرأة وهل يعالج فعلا قضايا المرأة بإعتبارها قضية مجتمعية يجب أن يهتم بها المجتمع كله.

إن تعزيز الدور السياسي للمرأة يتطلب إعتتماد مدخل التمكين الذي يتضمن مجموعة من العوامل والآليات الداعمة إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا وحقوقيا على المستويين الرسمي والأهلي ،والتعليم يعد حجر الزاوية في عملية التمكين للنساء لأنه يمكنهن من الإستجابة والإستفادة من الخيارات والفرص المتاحة لهن ومن تحدى الأدوار التقليدية.

فيشترط على المرأة أن تكون لديها قناعة كاملة بضرورة مشاركتها السياسية وعملها جاهدة على إزالة كافة العوائق التي لازالت تحول دون المساهمة الفعلية للمرأة في المجالات السياسية والإقتصادية وعليه لابد من تضافر جهود كافة الأطراف من أجل التغلب على هذه التحديات. "

قائمة المراجع

المراجع:

أولاً: الكتب باللغة العربية :

01- إسماعيل علي سعد، مبادئ علم السياسة الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2004 .

02- البكوش الطيب ، المشاركة السياسية للمرأة العربية : تحديات أمام التكريس الفعلي للمواطنة. تونس: منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2004.

03- الجاسور ناظم عبد الواحد ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية . لبنان: دار النهضة العربية، 2008.

04- الزيات عبد الحليم ، التنمية السياسية: دراسة في الإجماع السياسي. الجزء 2، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002.

05 المشاط عبد المنعم ، التنمية السياسية في العالم الثالث "نظريات وقضايا" الإمارات العربية: مؤسسة العين للنشر والتوزيع، 1988.

06- النصارى سمير ، معوقات المشاركة السياسية للمرأة في الإسلام. صنعاء، 2004.

07- برو فيلب ، علم الاجتماع السياسي. (ترجمة: محمد عرب صاصيلا)، بيروت : مؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، 1998.

08- والي عبد الهادي محمد ، التنمية الإجتماعية. الإسكندرية: دار المعرفة الإجتماعية، 1988.

09- حفيظة شقير، دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات. المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، 2004.

10- خضر أسمي ، المشاركة السياسية في الأردن ، المشاركة السياسية للمرأة العربية (تحديات أمام التكريس الفعلي للمواطنة). دراسات ميدانية في أحد عشر بلدا عربيا ، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، 2004.

11- عبد الوهاب طارق محمد ، سيكولوجية المشاركة السياسية. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

12- محمد علي البيومي، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي السياسي. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2004.

13- نزال ربما كنانة ،المرأة والانتخابات المحلية .المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار والديمقراطية ،القدس (د،ت،ن).

14- تاج الدين أحمد سعيد ،الشباب والمشاركة السياسية. ترجمة المادة الأجنبية،(د.ت،ن).

ثانياً:-الدراسات غير المنشورة:

15-بادي سامية ،المرأة والمشاركة السياسية التصويت العمل الحزبي العمل النيابي(مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماجستير). جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر ، 2005.

16-بارة سمير ،أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحركة فيه(دراسة ميدانية لطلبة كلية الحقوق بجامعة مولود معمري،تيزي وزو.جامعة الجزائر -بن يوسف بن خدة ،سبتمبر 2007.

17- بن رحو سهام ، المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وتونس - من الاستقلال إلى 2004-(دراسة مقارنة).(مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص نظم سياسية مقارنة، جامعة وهران ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،الجزائر ،2007.

18-بن عاشور لطيفة ،زهراء بن فردية ،المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر (مذكرة لنيل شهادة اليسانس).تنظيم سياسي وإداري ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2011.

19-سمينة نعيمة، دور المرأة المغربية في التنمية السياسية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم (نموذج الجزائر، تونس،المغرب)،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير،تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية)،ورقلة ، 2010.

ثالثاً:المجلات والمقالات :

20-الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة ،رسالة الأسرة ، العدد 3 ، 2004.

21_التقدم /موقع وسائط الاعلام ،تعاون برلماني عابر للقارات .العدد 42،الجزائر2010.

22- برنامج ممول من قبل الإتحاد الأوروبي ،تقرير حول تحليل الوضع الوطني لحقوق الإنسان للمرأة على أساس النوع الاجتماعي الجزائر، 2010.

23- بيبرس إيمان ،المشاركة السياسية للمرأة . منشورات جمعية هموض وتنمية المرأة ،(دت ن).

24- ماشطي شريفة ، المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي. مجلة الباحث الإجتماعي . جامعة منتوري قسنطينة، العدد 10، 2010.

25- ساي فاطمة الزهراء ، تمثيل النساء في البرلمان الجزائري. الفكر البرلماني، العدد 22، الجزائر، 2009.

26- سعود شنان ، مستقبل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية. (ورقة عمل مقدمة) أعمال المؤتمر العلمي جامعة القاهرة بالتعاون مع الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية خلال الفترة الممتدة من 7 إلى 8 نوفمبر: 2000 .

رابعاً - المقابلات:

27- مديريّة التقنيين والشؤون العامة ، إحصائيات الانتخابات المحلية 29 نوفمبر 2012 لولاية ورقلة، 2013.

28- مقابلة مع مجموع من المترشحات في الانتخابات المحلية في ولاية ورقلة لانتخابات 29 نوفمبر 2012.

خامساً: الوثائق الرسمية:

29- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون عضوي رقم 12- 03، المتضمن كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة ، الجريدة الرسمية، العدد الأول، الصادر بتاريخ 2012/01/12.

سادساً: المواقع الإلكترونية :

30 النتائج الكاملة للانتخابات المحلية 2012 حسب ما أعلن عنها

وزير الداخلية/سياسة/الجزائر <http://www.rihanate.com> المتصفح يوم 2013/5/5

<http://www.echoroukonline.com/ara/articles/149693.html>-

31- الانتخابات التشريعية الجزائرية 2012 www.wikipedai.org المتصفح يوم 2013./5/7

32- الانتخابات الرئاسية الجزائرية 2004/2009 على الموقع ar.wikipedia.org المتصفح

يوم 2013./5/5

33- <http://sawt-alahrar.net/ara/national/6977.html> المتصفح يوم 2013/5/5 .

34- معهد الامم المتحدة الدولي للبحث والتدريب لترقية (انسترو) ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) ، الفرص والعقبات لمشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر والمغرب وتونس . 2010، على

الموقع <http://www.connections group.org>

سابعاً: -الكتب باللغة الأجنبية:

35-Aicha zinai. La participation politiques des femmes et gouvernance local.séminaire international pour une meilleure participation des femmes a la vie a la prise des decsion. INSTRAW KAWTAR-TUNIS,29-30JUILLET 2009.

36-David sears, Political socialisation in fred Greenstein and nelson polby M eds hand book of political science vol2 Massachusetts, addition wels pubsihing company,1975.